



PROVISIONAL

A/35/PV.78
3 December 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والسبعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ، ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد د اشتيرين
(منغوليا)
(نائب الرئيس)
ثم : السيد سولونج
(ماليزيا)
(نائب الرئيس)

— قضية فلسطين : تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير
القابلة للتصرف [٢٤]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات
الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة
من أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza
مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من
المحضر .

80-62463/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٢٠مواصلة نظر البند ٢٤ من جدول الأعمال

قضية فلسطين : تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
 . (A/35/35)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أذكر الوفود التي ترغب في تقديم مشاريع قرارات بشأن هذا البند أن تفعل ذلك دون ابطاء .

السيد راز (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بفترة وجيزة ، فان سياسة اسرائيل التوسعية والعدوانية قد ألفت ظلالا كثيفة على الموقف في الشرق الأوسط الذي ألقى بعبء ثقيل على السياسات الدولية . ان أزمة الشرق الأوسط لا تزال واحدة من أكثر بؤر التوتر خطورة في العالم مما يهدد السلم والأمن الدوليين . وفي المراحل المتعاقبة لتلك الأزمة فقد مئات الآلاف من الأشخاص حياتهم بينما عانى البعض الآخر من القهر حيث أصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية في بلادهم ، أو ارغموا على ترك بلادهم الأصلية كي يصبحوا محرومين من بلادهم وديارهم . ان شعب فلسطين العربي هو الذي عانى كل المعاناة في هذا الصدد .

ان حلا مرضيا للمشاكل الخطيرة التي تراكمت والتي وقعت على كاهل فلسطين في الفترة الماضية لا يمكن أن يتم التوصل اليه الا في اطار تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط . وفي نفس الوقت ، فان قضية فلسطين هي عنصر رئيسي فيه ، وهي مفتاح الحل في أزمة الشرق الأوسط برمتها . فلا يمكن أن تكون هناك تسوية دائمة وعادلة بما في ذلك ضمان أمن اسرائيل الا بحل القضية الفلسطينية . ومن الواضح كذلك ان حلا حقيقيا لا يمكن أن يتحقق من المناورات التي تهدف الى تسوية شاملة عن طريق حلول جزئية ، وعن طريق منهج جزئي يتناول عنصرا أو آخر من عناصر المشكلة المعقدة ككل الخاصة بهذا الموضوع .

وكما وضح أيضا في عدد من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، فان أي حل للقضية الفلسطينية ينبغي أن يكون على أساس الانسحاب غير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع

الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وكذلك الاحترام والاعتراف بالحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وحقه في العودة ، وحقه في الاستقلال الوطني والسيادة ، وحقه في انشاء دولة مستقلة .

الا أن السياسة التي تنتهجها اسرائيل في المنطقة وبصفة خاصة في الأراضي العربية المحتلة هي السياسة التي تنتهك نفس هذه الحقوق وترفض الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني ، وتحول المشكلة برمتها الى مشكلة لاجئين . ان ما تهدف اليه هذه السياسة العدوانية التوسعية لاسرائيل التي تتخذ أشكالا متعددة وتعد انتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة وتتجاهل الرأى العام الدولي هو تغيير الطبيعة الجغرافية والديمغرافية والوضع القانوني للمناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧ والتي يعيش فيها الفلسطينيون بصفة عامة ، بأمل الأبقاء على نتائج عدوان حزيران / يونيه عام ١٩٦٧ اعتمادا على الدعم العسكى من الولايات المتحدة الامريكية . ان مثل هذا العمل يتناقض تماما مع مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي باستخدام القوة .

ان اتفاق كامب ديفيد والاتفاق المنفصل بين مصر واسرائيل قد خدما ولا يزالان يخدمان تطلعات اسرائيل . ان ما يسمى بمباحثات الحكم الذاتي في ظل هذين الاتفاقين يهدف الى اغلاق ملف القضية الفلسطينية عن طريق حلول مزيفة وتقرير مصير الشعب الفلسطيني العربي الذى عانى طويلا وذلك باستبعاد ممثليه من تلك المباحثات وبمحاولة التأكيد على المصالح الأنانية لهؤلاء المشاركين الحقيقيين في هذين الاتفاقين .

أود أن أؤكد الآن مرة أخرى على انه بالنسبة الى حكومتي فان تسوية القضية الفلسطينية لن تكون ممكنة دون مشاركة الشعب الفلسطيني ، وليس على حسابه ، عن طريق ممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية التي ينبغي أن تشارك مشاركة مباشرة وعلى قدم المساواة مع المشاركين الآخرين في اية مفاوضات تعالج أزمة الشرق الأوسط ، وتؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على القضية الفلسطينية .

من العلامات الايجابية التي تبينها خلال الأعوام الأخيرة الماضية ان هناك اعترافا متزايدا على المستوى العالمي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وبمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها قائد هذا النضال الذى لا يتوقف من أجل ممارسة هذا الحق . لقد وضح

هذا بالاهتمام العالمي المتزايد بالقضية الفلسطينية ، ودعم التضامن مع القضية الفلسطينية ، وزيادة الأصوات الايجابية في الأمم المتحدة المؤيدة للقرارات التي تحت على تسوية هذه المشكلة . ان هذا الاتجاه الايجابي ينبغي أن يؤدي بمجلس الأمن وفي أسرع وقت ممكن الى اتخاذ اجراء حاسم ضد اسرائيل لانتهاكاتهما المستمرة لأحكام ووثائق الأمم المتحدة ، واعتماد القرارات الفعالة المناسبة بحثا عن حل للمشكلة وضمن استمرار تنفيذ هذه القرارات . عن هذا الطريق فحسب ، وعن طريق الجهود المستمرة المتناسقة من جانب الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، يمكن منع اسرائيل من تكرار أعمالها السابقة مثل اعتمادها لتشريع غير قانوني وباطل بشأن ضم القدس اليها أو تجاهلها الكامل لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٨٠ في دورتها السابعة الاستثنائية الطارئة لانها احتلال الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ .

ان هنفاريا باعتبارها أحد أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وباعتبارها من المؤيدين للنضال العادل للشعب الفلسطيني العربي ، أعطت اهتمامها المتزايد ولا تزال تعطيه للقضية الفلسطينية . وليتأكد الأعضاء ان وفد هنفاريا على الاستعداد للمشاركة بطريقة نشطة في المستقبل أيضا في النشاط القيم الذي تقوم به تلك اللجنة ، والاسهام في الجهود التي تهدف الى ايجاد حل سريع لهذه المشكلة التي طال أمدها . ان موقفنا المبدئي لم يتغير ، اننا لا نزال نتابع بتعاطف وتأييد مستمرين النضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني العربي تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد لذلك الشعب ، من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير واقامة دولة فلسطينية مستقلة .

السيد روا كورى (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : لأكثر من ستة وثلاثين عاما ، شهد المجتمع الدولي مأساة شعب رفضت اسرائيل اعطائه حقوقه وفقا لقرارات الأمم المتحدة ، هذا الشعب قد طرد من أرضه ووضع في معسكرات الاعتقال . وما من شك ، في أن شعب فلسطين ضحية لاحدى مآسي التاريخ ؛ وبالتالي فهو مثال على مفهوم الحياة كعمل من أعمال الحرية .

وفيما يتعلق بكوبا ، التي هاربت لأكثر من مائة عام من أجل تحقيق استقلالها وسيادتها ، فان كفاح شعب فلسطين هو جزء لا يتجزأ من نفس هذه العملية التي ما من شك في أنها سوف تؤدى الى انهيار الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية بصا في ذلك الصهيونية والفصل العنصرى وجميع أشكال العدوان الأجنبي والسيطرة . وطوال العشرين عاما الماضية فلقد كنا ، وسوف نكون حتى النصر النهائي رفقا في السلاح في النضال من أجل عالم متحرر من الاستغلال والظلم .

وسينما نجد أن مشكلة أرض الآباء أو الموت لا يمكن التخلي عنها من جانب شعبنا ، فانها بالنسبة الى الفلسطينيين وممثلهم الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية تترجم الى ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف وانشاء دولته على تراب وطنه الذى تحتله الصهيونية اليوم .

ولم يسبق في التاريخ أن اعتمدت منظمة دولية قرارات بهذا العدد بشأن أية قضية كما فعلت منظمنا هذه بالنسبة الى القضية الفلسطينية . ومنذ نشأة هذه المنظمة ، فانها اتخذت القرارات باستمرار فيما يتعلق بحق الشعب الفلسطيني في العيش في وطنه في ظل الحرية والسيادة . ولقد أدانت الجمعية العامة ، عاما اثر عام اغتصاب الدولة الصهيونية اسرائيل لأرض فلسطين وطرد الفلسطينيين العرب بقوة السلاح من ممتلكاتهم ومنازلهم كما أنها مارست السجن التعسفي وارهاب الدولة والمعاناة التي تفوق الوصف . ولقد واجه الشعب الفلسطيني ذلك كله على أيدي العنصريين الصهاينة . ولكن حتى الآن فان المجتمع الدولي لم يتمكن من فرض ارادته .

واليوم ، مثلما كان الأمس ، تطالب الدول الأعضاء في هذه المنظمة بانسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها بطريقة غير مشروعة منذ ١٩٦٧ ، كما أنها تطالب بالاعتراف بحقوق شعب فلسطين في العودة الى وطنه وممارسة تقرير مصيره وتحقيق سيادته واستقلاله وانشاء دولة فلسطينية في فلسطين تكون مستقلة . ولكن الولايات المتحدة الامريكية قد استخدمت دائما حق النقض (الفيتو) في معارضة ذلك .

ومع ذلك ، فان الأمر لا يتعلق بالافتقار الى التفهم أو الى المزاج السياسي . ان الامبريالية الامريكية تدرك تماما أن تصرفها هذا موضع لوم ويتنافى مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي . وفضلا عن ذلك فانها تتلاعب بالألفاظ حينما تدعى الولاء لحقوق الانسان الأساسية والعدالة والحرية ، وكل ما تقوم به يستهدف فقط تأمين سيادة مصالحها الدينية القائمة على الهيمنة ؛ لتعزيز دور الدولة الصهيونية باعتبارها نقطة وثوب للامبريالية ضد الشعوب العربية والافريقية لتحويل الشرق الأوسط الى منطقة نفوذ خاصة باحتكاراتها ، ومنع أى تطور شعبي ثورى في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم . ان اتفاقيات كامب ديفيد المزعومة ليست الا وسيلة يدعى من خلالها بأن نزاع الشرق الأوسط يمكن حله بتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ومصالح هذا الشعب الذى استبعدت منظمته الشرعية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، من جميع المفاوضات . ولذلك ، فان مؤتمر القمم السادس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، قد أدان هذا الاسلوب البغيض الذى يعسد طعنة في ظهر العالم العربي وقضية فلسطين .

وفي نفس الوقت ، فاننا نشهد الدعم غير المحدود الذى تقدمه حكومة الولايات المتحدة الى أصدقائها الصهاينة . ان من الـ (٢٣) ألف مليون دولار التى تلقاها الكيان الصهيونى منذ انشائه ، (١١) ألف مليون دولار على شكل معونة ومساعدة أنفقت في الأربعة أعوام الماضية . وهذا يفسر دون شك لماذا نجد أن أكثر من ٤٠ في المائة من سكان اسرائيل بين سن السادسة عشرة والخامسة والثلاثين هم - بشكل أو بآخر - أعضاء في القوات المسلحة ، ولماذا يحصل الطيار المقاتل على مرتب يفوق بكثير مرتب محاضر في الجامعة ، ولماذا يحصل النظام العنصرى الاسرائيلى المتشدد على امكانيات انتاج الأسلحة النووية مما يثير فزع العالم ، وبذلك يصبح موردا كبيرا للأسلحة والمعدات العسكرية الى أكثر النظم بشاعة في عصرنا ، وهو نظام جنوب افريقيا العنصرى . ان الوطنيين فى جنوب افريقيا الذين يمانون في معتقدات الفصل العنصرى الكتيب أو المقاتلين فى ناميبيا من أجل الحرية أو الثوار من السلفادور أو الساندينست فى نيكاراغوا ، هم الذين يمكنهم القول ان كان الأمر كذلك أم لا .

لقد جعلت الامبريالية الامريكية من اسرائيل وحشا هائلا يهدد جميع الشعوب ، والذى أتاحت له الفرصة وأطلق له العنان لكي يقوم بحملة ابادة حقيقية للفلسطينيين والعرب الآخرين ، مما لا يمكن مقارنته الا بجنون النازية .

وفي تموز/يوليه الماضي بناء على مبادرة من دول حركة عدم الانحياز ، عقدت دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة للنظر في قضية فلسطين . وكان الحكم الذى أصدرته الدول الأعضاء بأغلبية ساحقة نهائيا وقد لخص في قرار واضح ومحدد . وكان مجلس الأمن ، قبل ذلك ، قد اعتمد قرارا واضحا لايس فيه في شأن قضية القدس . ولقد أعربت مختلف الهيئات الدولية منذ ذلك الحين عن آرائها بطريقة لاتدع مجالاً للشك ، عن رغبة المجتمع الدولي في وضع حد للسياسة المماثلة لسياسة العصابات والتي يتبعها الصهاينة الاسرائيليون وحلفاؤهم الامبرياليون . لماذا اذن لم ينفذ التفويض الصادر بأغلبية شبه اجماعية من حكومات العالم وشعوبه ؟

وحيث دعا : مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز بحق الى تطبيق العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد دولة اسرائيل الصهيونية ، فليس هناك سبب على الاطلاق - كما قال مندوب منظمة التحرير الفلسطينية الرفيق فاروق قدومي في هذا المحفل - يدعو الدول الاعضاء منفردة الى عدم تطبيق هذه العقوبات ضد المحتلين لأرض فلسطين . ويجب أن نقابل استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض بعمل منسق من قبل شعوبنا وحكوماتنا .

ان وفد بلادى علاوة على ذلك ، يوافق على الأسباب التي هدت بالرفيق قدومي الى اقتراح طرد اسرائيل من الأمم المتحدة . والحقيقة أنه لا يمكن التجاوز عن أن اسرائيل هي وجنوب افريقيا ، يمكنهما الاستمرار في تحدى ورفض قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن دون أن تتمكن المنظمة من أن تفرض عليهما هيبتها واحترامها .

ومنذ تموز/يوليه الماضي ، فان اسرائيل رفضت الانسحاب من فلسطين أو من الأراضي العربية الأخرى المحتلة ، ورفضت أن تلتزم بتوصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والتي اعتمدها الجمعية العامة ، وتجاهلت بفطرسة قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) وأصرت على سياستها في انشاء مستوطنات جديدة بالأراضي الفلسطينية المغتصبة ، كما أعلنت القدس "عاصمة أبدية لاسرائيل" . وفي الأسابيع الأخيرة ، كاستطراد دموى ، قامت بعدة هجمات ضد الجنوب اللبناني مما أدى الى القتل العشوائي للأطفال والنساء وكبار السن . وموجز القول انها كررت ، دون عقاب ، أعمالها البربرية وسلوكها الفاشي دون أن تتجاوز الأمم المتحدة مجرد الاعراب بالكلمات عن سخطها .

ان شعب فلسطين من خلال ممثله الشرعي ، قد دعا العالم بأسره الى أن يتحمل مسؤوليته الانسانية والقانونية ، ووضع حد للمعاناة وانكار الحقوق الأساسية لشعب فلسطين . وليس من الممكن تجاهل هذا النداء المؤثر ، كما أنه ليس بالامكان أن نكون من الآدميين ذوي الكرامة ، اذا لم نحس بأية امانة توجهه الى الكرامة الانسانية . ومن المخجل حقا بالنسبة للأمم المتحدة أن تستمر في السماح مرة أخرى بالتبريرات العقيمة وألا تتخذ الاجراءات الحاسمة - حتى ولو خارج اطاره - المؤسسة نظرا لأن الولايات المتحدة قد شلت بنقضها حركة مجلس الأمن - لوضع نهاية لهذا الموقف المخزي .

ولا أود أن أختتم كلمتي دون التركيز على الموقف المبدئي الذي لا يتزعزع لحكومة كويما ، وهو أنه لن يكون هناك حل عادل و دائم لمشاكل الشرق الأوسط ما لم تتم تسوية قضية فلسطين . ان منظمة التحرير الفلسطينية وحدها هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، وليست هناك منظمة أو مجموعة من الأفراد أو أية دولة أخرى ، يمكن أن تدعي أنها تحل محل منظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات ترمي الى تقرير مصير ذلك الشعب الشقيق .

ويمكنني أن أؤكد لرئيس وفد منظمة التحرير الفلسطينية الرفيق فاروق قدومي أن تضامن شعب وحكومة كويما الذي لا يتزعزع لن يتغير ، وأنه عاجلا وليس آجلا ، فان وطن ياسر عرفات سيستقل ويصبح ذا سيادة ، وليس لدينا أي شك في النصر .

السيد الأشطل (اليمين الديمقراطية) (الكلمة بالانكليزية) (قدم الوفد النص بالعربية) :

في الوقت الذي كان أغلينا يئن من النير الاستعماري اتخذت الجمعية العامة قرارها عام ١٩٤٧ (بتقسيم فلسطين ، وأضفت بذلك الشرعية - وان كانت مشروطة - للاغتصاب الصهيوني على اجزاء من فلسطين . وكان ذلك القرار القسري قد فرضته القوى الامبريالية التي واصلت منذ ذلك الحين مد ادخلها الصهاينة بكل وسائل الدعم العسكري والسياسي مما مكثهم من الاستيلاء على كل فلسطين وكذلك سيناء ومرتفعات الجولان .

وقد حاولت الجمعية العامة بذلك تصحيح هذه " الخطيئة الأصلية " باتخاذ عدد من القرارات التي تدعو الى انسحاب القوات الصهيونية المحتلة وتبني حق الشعب الفلسطيني الثابت في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة .

وفي كل مرة كان الرد الاسرائيلي الاحتقار والازدراء ، فقد امتهنت اسرائيل الاجمـاع الدولي واستهانت بميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، ولا غرابة ان يظل المتعمد الدولي يتمتع بعضوية هذه المنظمة الدولية . فالى متى يستطيع المجتمع الدولي تحمل هذه العنجهية والذوغائية الاسرائيلية ولماذا تظل المسألة الفلسطينية استثناءً بدون حل في الوقت الذي لا تستعصي بقية المشاكل على الحل ؟ .

ولكننا لانرى غرابة في الأمر ، والرد كما يبدو لنا واضح ، فلقد زرع الكيان الصهيوني بالقوة في فلسطين لخدمة مصالح الامبريالية العالمية ، وبالأساس الامبريالية الامريكية ، ولن تقوى اسرائيل على البقاء والحياة بدون التدفق الأمريكي السخي والمتواصل لها من الأسلحة والأموال . ورغم انتحال الدور الانساني وتقمص ثوب الدفاع عن حقوق الانسان أينما كان فقد تجاهل الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون حقوق أربعة مليون فلسطيني حرما من حقوقهم الانسانية والوطنية الأولية .

وبينما يقيم السياسة الأمريكية الدنبا ويقعدوها حول بضعة من المنشقين اليهود هنا وهناك فهم لا يتورعون ، وبلا خجل ، عن تجاهل مأساة الفلسطينيين الذين شردوا من أرضهم وأصبحوا لاجئين . ولا ندري مدى الثقة التي تولي لأية حكومة أمريكية عندما تستند سياساتها على الازدواجية بين العصابات الصهيونية وضحاياها .

لقد أدرك الشعب الفلسطيني واقعه واستلم زمام أموره ولا ينتظر البر والورع الأمريكي ، لقد مضى يكمل مسيرته ، وشرع ينظم نفسه ويناضل بقيادة منظمته الشرعية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، وسيان أن يعترف أو لا يعترف بالمنظمة الرئيس الأمريكي الراحل أو القادم ، فلقد تجسد فيها الوجود الوطني الفلسطيني ، واعترف بها المجتمع الدولي وبناصر قضيتها في كل مكان . ان العزلة تحييط بالولايات المتحدة الأمريكية وليست بمنظمة التحرير الفلسطينية .

ومن البديهي أن نتنبأ بأن الولايات المتحدة ستواصل استعمال حق النقض في مجلس الأمن لتحيط أية خطوة من شأنها فرض العقوبات على اسرائيل ، ان لا تستطيع أية حكومة أمريكية مواجهة ضغوطات وابتزاز " اللوبي " " LOBBY " اليهودي في واشنطن . وقد حان الأوان لأن تمارس الجمعية العامة سلطتها بتعليق عضوية اسرائيل ، فلقد أصبحت الأمم المتحدة نفسها وما تمثله مهددة ، وليس أمام الشعب الفلسطيني من خيار سوى النضال من أجل الاستقلال الوطني واقامة دولته المستقلة .

السيد فاهم سلطان القاسمي (الامارات العربية المتحدة) : بسم الله الرحمن الرحيم . أود في مستهل كلمتي هذه أن أتقدم بالشكر الى السيد السفير " فاليلوكان " رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف على تقريره القيم وعلى بيان المتصف بالموضوعية والايجابية والذي ألقاه بالأمس . كما لا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر للسيد السفير (فيكتور فاوسي) مقرر اللجنة على بيانه القيم حول توضيح أعمال اللجنة .

لقد كشف تقرير اللجنة - للمجتمع الدولي - مجددا عن الطبيعة الاستيطانية للكيان الصهيوني الذي لم يزل مستمرا في ممارسات هدفها الحيلولة بين الشعب الفلسطيني وبين تمتعه بحقوقه الثابتة . ان قيام اسرائيل بتلك الأعمال يمثل خرقا للمقررات الدولية العديدة التي دعمت احترام تلك الحقوق ، واستهانة كبيرة للمجتمع الدولي بأسره ، مما يدعو الى التساؤل حول فعالية هذه المنظمة في أداء وظيفتها المتعلقة بحماية السلم والأمن الدوليين ، وفي مساعدة كافة شعوب العالم دونما تمييز

والمحافظة على حقوقهم المشروعة .

ان القاء نظرة على تطورات القضية الفلسطينية منذ مناقشة الجمعية العامة لها خلال الدورة الرابعة والثلاثين يدل على الممارسات العدوانية للكيان الصهيوني حيث لم يقف الأمر عند حد تجاهل الجهود الدولية فقط بل تعداه الى أبعد من ذلك ، فبينما يحاول المجتمع الدولي من خلال بعض أجهزته تمكين الشعب الفلسطيني من استرداد حقوقه ، نجد أن اسرايل تقوم بعمل مضاد لذلك تماما ، وفي توقيت يراى به التقليل من هيبة المنظمة الدولية والتشكيك في فعاليتها .

لقد جسّد قرار الجمعية العامة رقم ٧/٢ الذى اتخذته في دورتها الطارئة السابعة التي خصصت لبحث القضية الفلسطينية ، عزم المجتمع الدولي على فرض احترامه عندما نص على النظر في تطبيق العقوبات ضد اسرايل في حالة عدم انسحابها من كافة الأراضي العربية المحتلة ، في موعد لا يتجاوز ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ ، لقد مرر ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ولم تستجب اسرايل لقراركم . لقد كان الرد الاسرائيلي على ذلك القرار هو ضم القدس واعلانها عاصمة أبدية لاسرايل ، متحديا بذلك ارادة العالم بأسره . ورغم أن مجلس الأمن في قراره رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٨٠ نص على بطلان قرار الضم الا أن اسرايل رفضت مرة أخرى الانصياع لذلك القرار .

وأمام هذه التحديات فان دولة الامارات العربية المتحدة تدعو الجمعية العامة الى اتخاذ قرار بدعوة مجلس الأمن لتطبيق العقوبات الواردة في الفصل السابع من الميثاق تجاه اسرايل .

ومن الأمور التي تبين تعنت اسرايل واستمرارها في سياستها التوسعية هو قيامها بمصادرة مزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بما في ذلك القدس ، لفرض اقامة المستوطنات اليهودية وهي أعمال يقصد من وراءها تغيير المعالم الطبيعية للأراضي الفلسطينية والتكوين السكاني من أجل منع الشعب الفلسطيني من ممارسته حق تقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني . ويتم ذلك رغم الاجماع الدولي المتمثل في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وفيهما من الهيئات الدولية حول بطلان اقامة المستوطنات ومناقضتها لقواعد القانون الدولي .

ان الدعم السياسي والعسكري الذى قدمته الادارات الأمريكية السابقة يعتبر العامل الرئيسي وراء التعنت الاسرائيلي . اننا نطالب الادارة الأمريكية الجديدة النظر جديا في اعادة تقييم شامل للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ؛ تقييما يضع في اعتباره مصلحة الشعب الأمريكي نفسه والمعاناة الانسانية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني منذ أكثر من ثلاثين عاما .

لا يسعني في ختام كلمتي الا أن أؤكد من جديد تضامن دولة الامارات العربية المتحدة مع نضال الشعب الفلسطيني وذلك كما عبرت عنه البرقية التي وجهها سمو رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة والغير قابلة للتصرف بمناسبة يوم ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر كيوم عالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، وأقتبس :

" اننا نرى في هذا الاحتفال وفي اختيار يوم ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر كيوم عالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني انعكاسا لادراك الأمم المتحدة لمسؤولياتها تجاه هذا الشعب منذ عام ١٩٤٧ ، حتى يومنا هذا . اننا نرى فيه التزاما ، واصرارا من قبل المجتمع الدولي على ازالة الظلم واطى مساعدة الشعب الفلسطيني في نضاله لاسترداد حقوقه كما أننا نلاحظ بارتياح تعاطف تأييد المجتمع الدولي لنضال هذا الشعب لاستعادة حقوقه ورفضه لأية اتفاقيات لا تأخذ بنظر الاعتبار هذه الحقوق الثابتة ولا تشرك الشعب الفلسطيني ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية كطرف أساسي في أية مساع أو جهود تبذل لحل مشكلة فلسطين .

" لقد طالبت معاناة الشعب الفلسطيني وطال انتظاره لاسترداد حقوقه المفترضة . واننا نحث المجتمع الدولي على تجسيد تأييده للشعب الفلسطيني في اجراءات فعالة تردع المعتدى وتعاقبه وتعيد الحق الى أصحابه .

" وأود أن أؤكد لكم أننا من جانبنا لن ندخر وسعا في تأييد ذلك الشعب المناضل وتقديم كل دعم ومساعدة في سبيل استعادة حقوقه " . (A/AC.183/PV.61 pp.32-33)

السيد ثونبرغ (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : ان التوتر المتزايد في منطقة الشرق الأوسط له آثار خطيرة على السلم والأمن الدولي . ولذلك فان الحل الشامل للقضية الفلسطينية ، يعتبر مسألة عاجلة أكثر من أى وقت مضى ، ولكن الصراع لا يمكن أن يحسم بالقوة العسكرية . ان العنف يؤدي الى مزيد من العنف ولا يؤدي الى السلام . ان شعوب الشرق الأوسط قد حرمت ولفترة طويلة من حقها في العيش في كرامة بعيدا عن الخوف والحاجة والموز . ان تحقيق تسوية سلمية على أساس من التفاوض ، تسوية عادلة ودائمة لا يمكن أن يؤجل .

ان الأمم المتحدة قد شاركت في انشاء الدولة الاسرائيلية ، وبالتالي فانها قد شاركت بنشاط في النظر في القضية الفلسطينية لأكثر من ثلاثين عاما مما يحملها مسؤولية خاصة للبحث عن حل سلمي منصف ودائم . ان الدورة السابعة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة في تموز/يوليه الماضي ، لم تحقق ما كنا نرمي اليه . ولذلك فان وفد بلادى يأسف كثيرا لأن القرار الذى قدم واعتمد كان يفتقر الى التوازن حتى أن وفدا اضطر الى الامتناع عن التصويت عليه .

ان تسوية سلمية لصراع الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية ، ينبغي أن تفي بمطلبين أساسيين : أولهما ، حق اسرائيل في الاستمرار في الحياة في اطار حدود معترف بها وأمنه ، وثانيهما ، الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية المشروعة بما في ذلك حقه ، اذا ما أراد ، في انشاء دولة خاصة به للعيش في سلام جنبها الى جنب مع اسرائيل . وطبقا لهذين المبدأين ، فان على الفلسطينيين أيضا أن يعترفوا بحق اسرائيل في الوجود كما أن على اسرائيل أن تعترف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير . ان قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) رغم افتقارهما الى الكمال الا أنهما مازالا أساس التسوية السلمية . وبالتالي فان حلا عادلا للقضية الفلسطينية هو من الشروط الأولية الواضحة لسلام دائم في هذه المنطقة .

ان تسوية سلمية نهائية يمكن أن تكون شاملة ودائمة ، اذا ما شاركت فيها جميع الأطراف المعنية . ولذلك من الطبيعي للفلسطينيين أن يمثلوا في جميع المفاوضات المتعلقة بمستقبلهم ، وعلى اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية أن تتفاوضا مع بعضهما البعض .

ان اتفاق السلام بين مصر واسرائيل كان في رأينا خطوة هامة للقضاء على عطية العنف والكراهية في الشرق الأوسط . ان المفاوضات المستمرة بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بشأن ما يسمى بمفاوضات الحكم الذاتي للفلسطينيين ، لم تحقق النتائج الملموسة حتى الآن . ان تفسير اسرائيل المحدود لمسألة الحكم الذاتي والاستمرار المستفز في توسيع نطاق المستعمرات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ، يمثلان عائقا خطيرا في هذا السياق . ان الحكومة السويدية قد أعربت أكثر من مرة عن رفضها الحاسم لسياسة المستوطنات التي تنتهك انتهاكا واضحا القانون الدولي . اننا نحث حكومة اسرائيل على وقف هذه السياسة . اننا نعتقد أن مطالبة اسرائيل بالسيادة على الأراضي المحتلة ، لا تمكّن من تحقيق هذا الحل السلمي الذى نبحث عنه . ان سياسة اسرائيل الاحتلالية

سوف تزيد من يأس الفلسطينيين وتؤدي الى مزيد من أعمال العنف . اننا قد رفضنا أكثر من مرة أيضا التجاء منظمة التحرير الفلسطينية الى العنف في المناطق المحتلة ، ونحث منظمة التحرير الفلسطينية على وقف هذه الأعمال .

ان السياسات التي تتبناها اسرائيل في المناطق المحتلة ، مسألة تدعو الى القلق حقا بالنسبة الى المجتمع الدولي . وليس هناك شك في أن اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تطبق انطباقا كاملا على الأراضي المحتلة . ان سياسة الاستيطان ، هي انتهاك صريح لهذه الاتفاقية . اننا نرى أنه من غير المقبول بالنسبة للمدنيين الذين يسكنون المناطق المحتلة أن يطردوا الى البلاد المتاخمة . ان القضية المشهورة المتعلقة بطرد عمدتي الخليل وحلحول والقاضي الشرعي للخليل ، ليست بالحالة المنفصلة في هذا الصدد . وللأسف ، فاننا قد لاحظنا أيضا بحزن شديد ، الادعاءات الكثيرة لسوء معاملة المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية . ان حكومة السويد تتوقع من السلطات الاسرائيلية أن تحقق في الادعاءات الواردة - كتلك التي وردت في تقارير منظمة العفو الدولي - بطريقة غير منحازة ، واتخاذ الاجراءات اللازمة للقضاء على سوء معاملة المحتجزين . اننا نود أيضا في هذا الصدد أن نوضح أنه طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، فان العقوبات الجماعية واجراءات الارهاب لا بد من حظرها وكذلك أعمال الانتقام ضد الاشخاص المحميين وممتلكاتهم . ولا شك أن مشكلة القدس في حاجة الى اشارة خاصة . اننا نعتزف تماما بالأهمية الدينية والسياسية الكبيرة التي تربط جميع الأطراف بهذا الموضوع . واننا نعتزف أيضا بالحاجة الى تحديد وضع مدينة القدس في اطار تسوية سلمية شاملة . ان أى اتفاق بشأن وضع المدينة في رأينا ، ينبغي أن يضمن حرية الوصول للجميع الى أماكن العبادة . ان رأينا الثابت هو أن اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، تتسحب تماما على القدس الشرقية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . ان القانون الذي صدر في الفترة الأخيرة من الكنيست بالنسبة الى وضع القدس ، انما يمثل تدهورا خطيرا للغاية في الوضع . ان الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل من جانب واحد في هذا الصدد ، لا يمكن أن تكون موضع القبول واننا نعتزف أنها باطلة تماما .

ان الصراع في الشرق الأوسط قد أثر بطريقة مأساوية على لبنان وشعبه . اننا نشعر بالأسف الشديد لأن هذا البلد الذي كان يتمتع بالسلام ، مهدد بالانقسام وبالعنف والكراهية . اننا نناشد جميع الأطراف المعنية داخل وخارج لبنان ، ان تتخلى عن مزيد من الأعمال المسلحة والانتهاكات المتعلقة بالحدود ، والاسهام في دعم سلطة الحكومة اللبنانية . اننا نود أن نعرب عن تأييدنا لوحدة لبنان ولسيادته ووحدة وسلامة أراضيه . اننا نود أن نؤكد على أهمية اعطاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي نسهم فيها الآن ببعض قواتنا ، الفرصة للسيطرة على مجال العمليات طبقا لقرارات مجلس الأمن . اننا نناشد جميع الأطراف المعنية أن تتعاون مع قوات الأمم المتحدة وجميع جهود الأمم المتحدة من أجل تحقيق ظروف السلم في منطقة جنوب لبنان .

واسمحوا لي في ختام حديثي ، أن أوضح اننا ندرك تماما تاريخ الشعب اليهودي وهو تاريخ يتسم بالاضطهاد والطرده والعذاب ، وكان لدى الشعب اليهودي حلم تحقيق انشاء دولته وتقدير مصيره ، هذا الحلم الذي تحقق من خلال انشاء دولة اسرائيل .

واننا ندرك في نفس الوقت ان لدى الفلسطينيين نفس الحلم وان لهم الحق في دولتهم وفي تقرير المصير وأن تكون لهم ديارهم بعد أعوام طويلة من النفي والعذاب والشك .

السيد مارينسكو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : منذ بضعة أشهر، أعرب وفد

رومانيا عن موقفه بوضوح خلال الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة للجمعية العامة . ان موقف رومانيا يهدف الى تكثيف الجهود من أجل ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية واحلال السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط .

ان الأحداث التي شهدناها منذ ذلك الحين في تلك المنطقة الهامة من العالم ، توضح انه اذا لم نتكلم من ايجاد حل سياسي مقبول من جميع الأطراف للمشكلة الفلسطينية فان الوفاء بتطلعات شعوب الشرق الأوسط الى السلام والأمن لن يتحقق . ان هذه الأحداث قد أوضحت أيضا ان استمرار وضع التصادم والتوتر في الشرق الاوسط - كما هو الامر بالنسبة لجميع مناطق العالم - ليس من شأنه الا أن يزيد من تعقد الوضع ويؤدي الى صدامات ونزاعات جديدة تهدد

استقلال واقتصاد الدول والشعوب المعنية وتهدد السلم والأمن الدولي . ان النتائج الوخيمة لمشكلة الشرق الأوسط على العلاقات الدولية وعلى سياسة الانفراج والتفاهم والتعاون السلمى بين الدول ، انما نشعر بها بقوة في جميع انحاء العالم . وما من شك في أن الاستمرار فى تأجيل اتخاذ قرار لابد من اتخاذه ، من شأنه أن يؤدي الى تدهور الأوضاع وقد يؤدي الى صدام مسلح له آثار وخيمة بالنسبة للبشرية جمعاء .

ولذلك ، فانه من أجل تجنب مثل هذا التطور فان السيد نيكولاى تشاوشيسكو رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية قد أكد في الرسالة التي وجهها اليكم سيدي الرئيس والى الامين العام لمنظمة الأمم المتحدة ، على قناعة بلاده بأنه :

" حالياً ، فان جميع جهود الدول والشعوب يجب أن تهدف الى الاسراع في التوصل الى التسوية السلمية للنزاعات ومصادر الحرب المحتملة ، وان تهدف الى حل المشكلات الجدلية من خلال التفاوض وضمن الشروط اللازمة لجميع الشعوب كي تتمكن من تكريس جهودها الخلاقة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية" . (A/AC.183/PV.61, P.27).

وتؤكد الرسالة من جديد على التأييد الايجابي وعلى شعور التضامن لدى شعب رومانيا للكفاح العادل الذى يقوم به الشعب الفلسطينى من أجل التوصل الى حقوقه المشروعة لتطويـــــر وتنمية استقلاله وحرية الكاملتين داخل دولته الوطنية .

ان دعم رومانيا المستمر للحل السياسى لمشكلة الشعب الفلسطينى ، ينطلق من قناعتنا التامة بأنه دون حل هذه المشكلة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من مشكلة الشرق الأوسط ، فـــــان اقامة سلم دائم في المنطقة أمر لا يمكن تصوره . كذلك ، فان هذا الدعم ينبع أيضاً وبشكل خاص من تمسكنا الكامل بمدأ حق تقرير المصير للشعوب ، هذا المبدأ الذى يمثل كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي حجر الزاوية في العلاقات الدولية المعاصرة ، وبالتالي فانه بموجب هذا المبدأ الأساسى فان للشعب الفلسطينى - كسائر الشعوب الأخرى على هذه الأرض - الحق غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال بما في ذلك انشاء دولته المستقلة .

وعندما نتحدث لصالح انشاء دولة فلسطينية مستقلة ، فاننا نهدف بذلك الى خلق الظروف الملائمة التي تسمح للشعب الفلسطيني بممارسة حق اعتراف به لجميع الشعوب الأخرى . وبهذه الروح فان حكومة رومانيا قد اتبعت منذ البداية - وما زالت تتبع - سياسة تهدف الى تنمية علاقات الصداقة والتضامن والتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني .

ولقد أكد السيد نيكولاى تشاوشيسكو رئيس رومانيا من جديد خلال المحادثات التي اجراها مع السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وذلك خلال زيارته الأخير لرومانيا في تموز/ يوليه الماضي ، على أن حكومة وشعب رومانيا سوف يقدمان في المستقبل كل الدعم للكفاح المشروع لشعب فلسطين من أجل تحقيق تطلعاته وحقوقه الوطنية ومن أجل بذل كل ما في وسعه بغية تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

وكما قلنا في الكثير من المناسبات ، فان رومانيا تعلن باستمرار عن تأييدها لحل جميع المنازعات الدولية ومواقف الأزمات من خلال المفاوضات ووسائل التسوية السلمية الأخرى . ان حكومة رومانيا تحاول ان تعزز هذا الموقف مستندة الى حقيقة واضحة أكدتها الأحداث في السنوات القليلة الماضية ، وهي أن اللجوء الى السلاح او التهديد بالقوة لا يشكل ردا مقبولا أو قانونيا من وجهة النظر القانونية للمشكلات والمنازعات التي يمكن أن تنشأ في العلاقات بين الدول . ان اللجوء الى القوة ، بدلا من المشاركة في المشكلات المطروحة كتبرير للقيام بالعدوان ، هو على العكس يعقدها وزير من خطورتها بشكل أكبر .

ومن ناحية أخرى ، فان تجربة العلاقات الدولية توضح أن الحلول السياسية والدبلوماسية المقبولة من قبل الأطراف المعنية ، بإمكانها أن تحل جميع المشكلات المعقدة بل وأكثر المشكلات تعقيدا والمنازعات التي يمكن أن تنشأ بشرط أن تهدف الأطراف المعنية الى اللجوء الى حل بالتفاهم المشترك وعلاقات حسن الجوار .

وفيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية ومستقبل السلم في الشرق الأوسط ، فان رومانيا تناضل كما تعلمون من أجل ايجاد حل سياسي شامل في المنطقة . ان حكومة رومانيا ترى أن مثل ذلك الحل يجب أن يؤدي الى احلال السلام العادل والدائم الذي يستند الى انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ بما في ذلك القدس العربية ، وحل مشكلة الشعب الفلسطيني بما يتمشى مع حقه في تقرير المصير بما في ذلك انشاء دولته المستقلة ، وكذلك وفي نفس الوقت ضمان استقلال وسلامة أراضي وسيادة جميع دول المنطقة .

ومن أجل تحقيق ذلك الهدف النبيل ، فاننا نعتقد أنه لا بد لنا من أن نصل الى المشاورات ويلورة المبادرات من أجل خلق المناخ الملائم للمفاوضات . ونعتقد أن الاطار الملائم لتلك المفاوضات هو مؤتمر دولي ينظم بمشاركة جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني ومشاركة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بوصفهما رئيسا مؤتمر جنيف وكذلك بمشاركة الدول الأخرى التي ترفب في ذلك والتي في امكانها أن تقدم اسهاما ايجابيا في عملية التسوية السلمية للوضع في الشرق الأوسط .

وفي رأينا ، أن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في جميع المفاوضات الهادفة الى تسوية المشكلة الفلسطينية واحلال السلام في الشرق الأوسط ، أمر ضروري ليس فقط من الناحية القانونية بموجب القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بل وأيضا باعتبارها كأساس حيوي ذي طبيعة عملية . فما من شك أن أية تسوية عادلة ودائمة وشاملة في الشرق الأوسط ، لا يمكن تحقيقها دون مشاركة جميع أطراف النزاع ، وبصفة خاصة الممثل الشرعي والمعترف به للشعب الفلسطيني . وبالنسبة لأغلبية دول العالم ، فان منظمة التحرير الفلسطينية قد بينت بوضوح استعدادها وارادتها السياسية للمشاركة على قدم المساواة في أية مناقشات أو مفاوضات يتم القيام بها في اطار وتحته اشراف الأمم المتحدة بغية احلال سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

ان المظاهرات التي شهدناها خلال الأسبوع الماضي في اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني قد أوضحت وجود دعم عالمي كبير لتكثيف الجهود الهادفة الى تسوية شاملة عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط ، وكذلك دعم لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة وذلك في وضع الترتيبات المقبلة للسلام في المنطقة .

ان وفد رومانيا يرى أن الوضع الدولي الحالي يتطلب أكثر من أى وقت مضى التحلي بالواقعية وبالرؤية السياسية بعيدة المدى ، والامتناع عن أية ممارسات من شأنها أن تزيد الوضع تعقيدا وتدهورا . وانطلاقا من هذه الروح ، فان حكومة وشعب رومانيا قد أعربا عن تنديدهما بممارسات اسرائيل غير المشروعة كانشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة ، وطرد الشخصيات الرسمية الفلسطينية من الضفة الشرقية في الأردن ، وكذلك ضم القدس العربية التي احتلتها اسرائيل في ١٩٦٧ . ان تلك الممارسات غير المشروعة بالاضافة الى الأعمال العسكرية في لبنان ، تستحق تنديد المجتمع الدولي . ان تلك الممارسات ليس من شأنها الا أن تؤدى الى زيادة الوضع تدهورا وخلق العقبان الجديدة في طريق التسوية الشاملة للوضع في الشرق الأوسط .

ان قلق منظمة الأمم المتحدة ومطالبها فيما يتعلق بتدهور الوضع في الشرق الأوسط ، تظهر بوضوح في القرارات العديدة التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن والتي تم التأكيد عليها خلال هذه المناقشة العامة . ولكن هذه القرارات لم تؤد الى أى تجاوب من قبل حكومة اسرائيل . اننا نعتقد أن حلا دائما وعادلا لمشكلة الشرق الأوسط ، سوف يخدم مصلحة جميع الدول ، ومصلحة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومصلحة السلم والأمن والتعاون الدولي . ان احلال السلام سوف يسمح للشعب الفلسطيني بتكريس جهوده وامكانياته من أجل انشاء حياة حرة ومستقلة . كما أن ذلك يتيح لجميع شعوب المنطقة بما في ذلك شعب اسرائيل ، الأمن الحقيقي المستند الى المساواة في العلاقات والتفاهم المشترك ، والتعاون مع الشعوب المجاورة . ان حكومة رومانيا قد أكدت أكثر من مرة ، أن على حكومة اسرائيل أن تفهم أن أمن واستقلال بلادها لا يمكن أن يتم ضمانهما الا اذا احترمت اسرائيل من ناحيتها استقلال وأمن الآخرين وحق شعب فلسطين في الحرية وانشاء دولته المستقلة في اطار سلم شامل يضمن لجميع دول وشعوب المنطقة الحق في الاستقلال وسلامة الأراضي .

ان تسوية الوضع في الشرق الأوسط ، لاشك أنه سوف يكون لها أثر ايجابي على المناخ الدولي ، وسوف تشكل اسهاما هاما للغاية في تعزيز الثقة في العلاقات بين الدول وتعزيز الجهود الهادفة الى استمرار سياسة السلام والانفراج والتنمية الحرة والمستقلة لجميع أمم العالم . اننا نود أن نعرب في هذه المناسبة عن قناعتنا التامة بأن منظمة الأمم المتحدة في امكانها

وعليها أن تلعب دورا أكثر فاعلية في التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط وفي التسوية السلمية لجميع النزاعات الحالية بما يتمشى مع تطلعات الشعوب في العيش في ظل السلام والأمن والتعاون . ومن ناحيتها ، فان رومانيا سوف تبذل كل ما في وسعها في المستقبل ، وذلك من أجل الاسهام في ايجاد حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط ، واحلال السلام الشامل في المنطقة ، وتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة .

السيد الشيمان (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : مرة أخرى نبحث اليوم قضية

نعتبرها جميعا من أشد القضايا ظلما في هذا العصر ، وهي التي يعاني منها شعب فلسطين الذي حرم من حقوقه ، وطرد من أراضيه . وفي نهاية كل دورة للجمعية العامة يأمل المرء في أن أفاقا جديدة سوف تبرز في الدورة التالية تمكن هذه القضية من الخروج من ذلك الطريق المسدود الذي تعاني منه ، وأنه ستكون هناك دفعة ضرورية من أجل التوصل الى حل دائم وعادل . ولكن في كل مرة نلتقي فيها من جديد لكي نناقش ، نتبين أننا ندور في حلقة مفرقة وأن الطريق ما زال مسدودا نتيجة تعنت البعض وعدم ميالة البعض الآخر . ولذلك فاننا نرفض من جانبنا أن نتخذ بعض الممارسات التقليدية والاستماع في هذه المناقشات الى الكلمات العقيمة التي لا يمكن أن تخفي حقيقة واضحة وجلية ألا وهي : أرض محتلة وشعب مغلوب على أمره .

والحقيقة اننا نجد في القضية الفلسطينية جميع عناصر الاضطهاد ، وجميع ممارسات ومآس الاستعمار ، وجميع مظاهر العنصرية ، ولا شك اننا جميعا نعترف تلك الظواهر . فأفريقيا تعترف تماما هذه الآفة ، تلك المعرفة الجلية التي تقوم بين الضحية في مواجهة الظالم . ولذلك فقد حسان الوقت لوضع حد لهذا الموقف . ان الشعب الفلسطيني قد رفض وسيرفض دائما وضع اللاجئيين المستوعبين ، وسوف يستمر في كفاحه الذي سوف يحقق دون شك النصر في النهاية ، وذلك لانه كفاح من أجل الحق والحرية .

وهناك عوامل ثلاثة أساسية تكمن في تحليلنا وتنطلق من واقع الأمر الحالي وهي : عملية النزاع والعقبات التي تضعها اسرائيل ، وسياستها التي تستند الى الأمر الواقع ورفضها لأية مساع ايجابية ورفضها لجميع نداءات المجتمع الدولي ، وأخيرا التدخل من قبل بعض الجهات الأجنبية لأسباب استراتيجية أو فبر استراتيجية أو لانتهازية سياسية أو لعوامل أخرى لا علاقة لها بجوهر القضية ، وبعبارة أخرى الحق والعدل اللذين يطالب بهما الشعب الفلسطيني . ونتيجة لذلك فان هذه السياسة تجد من يضمن لها الاستمرار .

ان هذه العوامل الأساسية تسمح لنا بتحديد النهج الشامل للقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط ، فمن ناحية ، فان تدخلات الأمم المتحدة بفضل مجموعة القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة واعتمدها مجلس الأمن خلال الثلاثين عاما الماضية أو نحو ذلك وبفضل المساعي والجهود التي لا تكل والتي بذلها الأمين العام لمنظمتنا والتي لم تهيب لاجلها جوهريا للمشكلة ولا استيعابا للنزاع الذي يتسع وتزيد خطورته سنة بعد أخرى ، ومن ناحية أخرى فان وسائل التدمير الواسعة ومصدرها الأساسي خارج المنطقة مازالت تؤدي الى عدم الاستقرار وتواصله في صالح المحتل بحجة أن أمن اسرائيل - ومن ثم تسليح اسرائيل المتزايد - هو شرط مسبق ومقدس للبحث عن تسوية سلمية . ولا سبيل للانكار انه بالنسبة لهذه الأسباب فان حجم المشكلة يهدد بتجاوز منطقة الشرق الأوسط ويفرض على العالم مشكلة أو بالأحرى نزاعا له أبعاد وطبيعة مختلفة تماما . وهذا يعني أن شمة حالة طوارئ وجدت عندما اقتلع شعب بأكملة من منازلهم ، وطرد من أراضيهم . ولقد استمر هذا الوضع بينما ولدت أجيال من الشعب الفلسطيني في المنفى ، وسوف يستمر هذا الوضع طالما لم تعد الشرعية الى نصابها . واعترافا بهذه الحالة الطارئة العاجلة ، اجتمعت الجمعية العامة في دورة استثنائية في تموز/يوليه الماضي واعتمدت بأغلبية ساحقة القرار ES-7/2 الذي يوفر بديلا للغطرسة ولقانون القوة والتعسف ان يقترح استراتيجية لسلام دائم يستند الى ميثاق وقرارات الأمم المتحدة . وللأسف لم يكن لذلك القرار أى أثر على حكومة تل أبيب ولم يستطع أن يصلح الأضرار التي لحقت بشعب فلسطين . ان انتهاك الحقوق وممارسة العنف مازالا مستمرين ويساهمان في عملية التدهور السريع للوضع في فلسطين المحتلة بينما تستمر السيطرة بجانبها الاستعماري والعنصري ، وعلى المجتمع الدولي وجمعيتنا هنا أن تستخلص من ذلك العبر اللازمة .

ان الدورة الحالية للجمعية العامة مطروح عليها بصفة خاصة تقريران يتناولان جوهر المسألة الفلسطينية : تقرير الأمين العام الذي وضعه بناءً على طلب الدورة الاستثنائية السابعة الطارئة والوارد في الوثيقة A/35/618 ، وتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الوارد في الوثيقة A/35/35 .

وهذان التقريران يشكلان شهادة بالغة المفزى ، فهما يقدمان الحقائق ويحددان المسؤوليات . ان جميع البيانات الواردة فيهما يستنتج منها في رأينا حقيقتان أساسيتان وهما : أولاً ، تصور خاطئ تماماً للسلم لأنه يعترف في عناد بالوضع القائم الاقليمي والعسكري ، وجمود سياسي مخيب للآمال قائم على التحالفات قصيرة الأمد يتجاهل الحاجة الملحة أكثر من أى وقت مضى والمتمثلة في ايجاد تحرك للسلم الحقيقي يتمشى مع أهداف الشرعية ومسيرة التاريخ الحتمية والتي لا تعود للوراء .

وللأسف ، ليست هناك أية مبادرة أو اشارة تبين بدء استراتيجيه سلمية اسرائيلية أو استمداً للاعتراف بالحق ، بل على العكس من ذلك فان العالم كله يعرف هذا الوضع الذى لا يحتمل والذي لايزال سائداً في الأراضي المحتلة . فهناك بالفعل سياسة استيطانية تتبعها اسراييل ثم تطويرها دون هوادة منذ عام ١٩٦٧ ، وهي لا تهادن في دأبها على تغيير الوضع القانوني والطبيعة الجغرافية والتشكيل السكاني لهذه الأراضي المحتلة . ففي كل يوم يطرد الفلسطينيون من منازلهم وأراضيهم التي يستولون عليها دون وجه حق ، وتحول الموارد المائية بهدف خنق السكان الذين أشرفوا على حافة اليأس ، ويهاجم بجهن رؤساء البلديات الفلسطينيون أو يطردون من مدنهم وجريمتهم الوحيدة هي أنهم قالوا لا للاحتلال والظلم ، ويتم اعتقال شبان وطلبة عزل ويتعرضون للاعتقال التعسفي أو يموتون بنيران قوات الاحتلال . ولا أود التماذى أكثر من ذلك في الحديث عن هذه التصرفات ، وتلك التعنتات الخطيرة ، فلقد تم ابلاغ هذه الوقائع للجميع من قبل مصادر مختلفة ولاسيما اللجنة الخاصة المعنية باجراء تحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان الخاصة بسكان الأراضي المحتلة . وباختصار انها دولة ارهابية تقوم بهذه الممارسات بشكل منتظم ومستمر ، وهو المنطق الوحيد لقوة الاحتلال . ومع ذلك ، فقد أقر مجلس الأمن هذا العام عدداً كبيراً من القرارات منها القرار ٤٦٥

(١٩٨٠) الذي تم اعتماده بالاجماع ولكن جميع هذه القرارات بقيت حبرا على ورق .

ان هذا يصل بنا الى الاعتبار الأساسي الثاني وهو أن هذا الوضع الذي ينطوى على توتر عسكري خطير وعزلة دولية وجمود سياسي ، لا يزال جامدا وهذا هو الفشل ، فشل كل سعي عن حل عادل ودائم ، فشل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومن ثم فشل تطبيق ميثاق منظماتنا ، وهذا الفشل يفخذه البعض ويفرض على الأقلية .

وهناك واقعتان تدلان على هذا الاعتبار : أولا هما ، عجز مجلس الأمن عن اتخاذ أية تدابير مناسبة استنادا لتوصيات اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والتي أبلغت للمجلس منذ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٧ ، ووافقت عليها الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين في عام ١٩٧٦ . ولقد كان من شأن هذا العمل أن يؤدي الى تحقيق تقدم ملموس بغية تحقيق تسوية للمشكلة الفلسطينية . ولقد قدم مشروع قرار بهذا المعنى الى مجلس الأمن الذي أجرى تصويتا عليه ، ولكن استخدام حق الاعتراض من قبل دولة واحدة حال دون اقرار هذا المشروع .

وثانيتها ، ان مدينة القدس الشريف التي كانت دائما تعتبر من أقدس تراث البشرية قد تم ضمها وأعلنت عاصمة أبدية للدولة اليهودية ، مما يشكل تحديا لميثاق الأمم المتحدة ولحقوق الانسان ولقانون الأمم ولأبسط قواعد الأخلاق الدولية . ومن جراء ذلك فان الوضع في القدس يمثل خطورة وأهمية بالغة . ان طبيعة القدس الدينية والتاريخية ، مهددة بالطمس الكامل بسبب التدنيس المستمر للأماكن المقدسة ، وفي الواقع أن بعض هذه الأماكن مهدد بالدمار خدمة لعملية التهويد . ولقد أقر مجلس الأمن القرارين ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) معلنا بموجبهما بطلان هذه الاجراءات واعتبارها كأن لم تكن . وكلنا يعرف ماذا تم بشأن هذين القرارين .

هذا هو الوضع الذي فرض ليس فقط على منطقة الشرق الأوسط والعالمين العربي والاسلامي بل وأيضا على المجتمع الدولي بأسره .

فإذا أضفنا الى ذلك ان الفلسطينيين الذين طردوا بالقوة والذين أصبحوا لاجئين فسي لبنان يتعرضون للقصف اليومي المستمر وان اسرائيل تشن حربا بشعة ضد هذا البلد تؤدي الى القتل والتدمير ، فانه من السهل أن نفهم بعد ذلك كيف نقف نحن والمجتمع الدولي في حيرة تجاه هذه الممارسات .

ان الشعور بالاحباط الذي يحسه الشعب الفلسطيني ، قد يؤدي الى الانفجار وذلك بسبب تردد البعض واهمال البعض الآخر . وبالنظر الى الوضع الحالي لا بد لنا أن نفهم ان مسيرة الشعب الفلسطيني لا يمكن أن تتوقف .

ان تونس تؤمن ايمانا قاطعا بأن حلا أساسيا يفتح المجال للتعايش بين الشعب الفلسطيني والشعب اليهودي في ظل السلام على هذه الأرض التي تشهد اراقة الدماء منذ ثلاثة عقود ، من شأنه أن يجنب الانسانية الحرب والصدام المستمر ، ولهذا يجب أن يستند الى شروط أساسية أربعة وهي : ان مشكلة فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط ككل . ان منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تقبل كطرف على قدم المساواة ، بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ان الشرعية الدولية التي اعترفت بحق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وانشاء دولته على أرضه ، يجب أن تسود . ان انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس ، يجب أن يضمن بما يتماشى مع القانون الدولي الذي يدين ضم الأراضي بالقوة .

ان تجاهل هذه المبادئ يعني اللامسؤولية ووضع العقبات في طريق ايجاد حل للمشكلة ، ومن غير المعقول أن نتصور ان الوضع القائم سوف يستمر الى ما لا نهاية .

ان اسرائيل وحلفاءها القليلين ، مازالوا يؤمنون بأن أية مناقشة بشأن هذه المسألة تهدف الى وضع العقبات في طريق مسيرة السلام في الشرق الأوسط . ولكننا نعلم أنه ليس هناك ما يقف عقبة في سبيل السلام الا سياسة حكومة اسرائيل وممارساتها المستمرة الهادفة الى الابقاء على الوضع القائم وتعزيزه .

ان المحاولات المعزولة والاجراءات المنفصلة وأنصاف الاجراءات ، لن تكفي لاقامة أى شكل من الحلول وبشكل خاص اذا ما كان الهدف النهائي غير محدد أو واضح . ان مشكلة الشرق الأوسط ومشكلة فلسطين ، تشكلان كلا لا يمكن تجزئته ، ولا بد لاسرائيل من أن تعترف بهذا الواقع

وأن تقبله . ان انكار ذلك يعني التعنت في ايجاد حلول خاطئة تستند الى سياسة الأمر الواقع وعدم الاعتراف بحقوق الشعوب . ان المماثلة لن تؤدي الا الى المزيد من الفموض والبلبلة وتأخير ساعة الخلاص .

ان النقطة الأخيرة التي أود أن اتطرق اليها تتعلق بمسؤولية منظمنا .

ان الفلسطينيين لا يمكن أن يبقوا ضحايا وضع لم يخلقه بأنفسهم وضحايا وضع لا بد لمنظمنا

أن تتحمل نصيبها من المسؤولية ازاؤه .

وفي الواقع فان الأمم المتحدة هي التي أنشأت دولة اسرائيل في عام ١٩٤٧ وبالتالي فلا بد

للأمم المتحدة أن تكون العامل الأساسي في ايجاد حل عادل ، ولا بد لها أن تعمل على انشاء دولة فلسطين .

ان القرار (١٨١) للجمعية العامة يمكن أن يشكل في هذا الصدد أساسا واقعيا معقولا ،

لأى حل شامل ودائم . ان هذا القرار غير مقبول بالكامل وغير عادل بالنسبة للشعب الفلسطيني ولكنه يمكن أن يشكل مع ذلك أساسا لاستراتيجية سلام دائم وتعايش سلمي واعتراف متبادل .

ولم هذا ، فعلىنا أن نلجأ الى قدرات وامكانيات الأمم المتحدة ، من أجل وضع الارشادات

والتوجيهات اللازمة واعتماد الاجراءات الملموسة الفعالة لاجاد حل عادل ودائم لمشكلة الشعب الفلسطيني . ولا بد من توافر الارادة السياسية المخلصة من قبل الجميع ، ولا بد من تكريس هذه الارادة السياسية في هذا الاتجاه ، وتجنب المصالح الذاتية قصيرة المدى وذلك من أجل سلام المنطقة وأمن العالم كله .

ان شعب فلسطين من ناحيته يتطلع الى السلام أكثر من أى شعب آخر ، سلام حقيقي يعيد

له حقوقه الوطنية ويضمن له حقه في العيش بحرية مع جميع شعوب المنطقة .

السيد جاسم جمال (قطر) : أود في البداية أن أتقدم باسم وفد دولة قطر،

وباسمي شخصيا ، بالشكر والتقدير لرئيس وأعضاء مكتب اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني

لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقريرهم المفيد والقيم المقدم الى هذه الدورة وعلى جميع الجهود

والنشاطات التي بذلوها على مدى العام المنصرم في سبيل تنفيذ توصيات اللجنة التي تشكل الأساس

المناسب لحل القضية الفلسطينية حالا عادلا دائما .

فمنذ تبني الجمعية العامة لهذه التوصيات في الدورة الحادية والثلاثين زاد اقتناع المجتمع الدولي بها، وتعمق ادراكه بأنها تمثل الأساس الأمثل والأصح لحل القضية الفلسطينية حلا عادلا يضمن احقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني المشرد، الأمر الذي بدونه لا يمكن التوصل إلى السلام بل سيبقى التوتر وخطر تجدد الحرب يهدد أمن وسلام المنطقة والعالم.

وقد كشفت أحداث عام ١٩٨٠، بوضوح اتساع الاجماع الدولي بشأن حل القضية الفلسطينية على أساس توصيات اللجنة فكانت الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة في الفترة من ٢٢ الى ٢٩ تموز/يوليه من هذا العام بمثابة مظاهره تأييد عالمية للمبادئ التي استرشدت بها اللجنة في صياغة توصياتها لحل القضية الفلسطينية. وكان اعتماد القرار (د ل ط - ٢/٧) بتاريخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٠، والذي رجحت فيه الجمعية العامة الأمين العام، وأذنت له بالتشاور عند الاقتضاء مع اللجنة، ان يتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذه التوصيات، عبارة عن برهان جديد على أن مبادئ اللجنة وتوصياتها لا يمكن الاستغناء عنها في حل القضية الفلسطينية حلا عادلا وشاملا. وفي نفس الوقت الذي تعاضم فيه التأييد العالمي لحل القضية الفلسطينية في اطار الأمم المتحدة وعلى أساس توصيات اللجنة، فقد أثبتت الأحداث الماضية أيضا خلال هذا العام، فشل وبطلان الأساليب الأخرى التي اتبعت خارج اطار الأمم المتحدة وبخلاف قرارات الجمعية العامة والتي حاولت أن تكون بديلة لها.

فقد شهد العالم خلال هذا العام فشل اتفاقيات كامب ديفيد التي عقدت خارج اطار
 الأمم المتحدة ، ودون اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني
 وتجاهلت حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما فيها حق العودة وحق تقرير المصير،
 والحق في الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية في فلسطين وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، لقد فشلت
 هذه الاتفاقيات في تقديم أى حل معقول لهذه القضية، بل زادت من حدة التوتر ووضعت عقبات
 جديدة أمام الحل العادل والدائم ، لأنها تجاهلت المبادئ الأساسية التي لا بد للحل أن يقوم
 عليها ، وما برح أبناء الشعب الفلسطيني الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي يؤكدون رفضهم
 لهذه الاتفاقيات في مواجهة أشد اجراءات القمع وحشية . وقد أبت سلطات الاحتلال الاسرائيلية
 ازاء هذا التمسك المستميت بالحق الا أن تضاعف من الاجراءات القمعية اللانسانية في اطار ما أعلنته
 هذه السلطات من سياسة القبضة الحديدية ، وقد تمخضت هذه السياسة الفاشية عن الاغتيالات
 المجرمة والاعتقالات التمسفية والاقامات الجبرية واجراءات النفي والتطاولات على الحريات الأكاديمية،
 واغلاق المدارس والجامعات ، وفي الأسبوع الماضي فقط أطلق جنود الاحتلال الاسرائيليون نيران
 بنادقهم على الطلاب المتظاهرين ، وجرحوا أحد عشر طالبا وطالبة، من بينهم ابنة رئيس جامعة
 بيرزيت التي اغلقتها سلطات الاحتلال لأنها قررت احياء برنامج ثقافي في اطار الأسبوع الفلسطيني .
 ان وحشية الاحتلال الاسرائيلي واجراءاته القمعية الشرسة لا تضعف من مقاومة الشعب
 الفلسطيني ونضاله من أجل حقوقه المشروعة ، ووقوفه الى جانب قيادته الشرعية ومثله الحقيقي الوحيد
 منظمة التحرير الفلسطينية .

ان وحشية النظام العنصرى في جنوب افريقيا لم تمنع شعب زمبابوى من مواصلة الكفاح حتى
 الانتصار بقيادة الجبهة الوطنية . ان كل الممارسات الفاشية التي تقوم بها سلطات مناحم بينغون
 لا يمكن أن تصد مسيرة التاريخ نحو تحرير الشعوب المضطهدة واستقلالها . ان انتصار الكفاح العادل
 للشعب الفلسطيني هو حتمية تاريخية . ومحاولة اعاقه مسيرة الشعب الفلسطيني نحو حريته واستقلاله
 وحصوله على أمانه العادلة، لن تؤدى الا الى المزيد من سفك الدماء وهدر الطاقات البشرية
 والاقتصادية .

ان المجتمع الدولي الممثل بالجمعية العامة لا يمكن أن يسمح لنظام عنصرى يكرس كل جهده

للاحتلال والتوسع ، ان يتحكم بمصير الشعوب ويمستقبل السلم والأمن الدوليين . ان احلال السلام الدائم في منطقة الشرق الأوسط أمر ممكن ، بل كان ممكنا منذ وقت طويل ، على أساس تسوية سياسية شاملة بموجب قرارات الأمم المتحدة ، وعلى وجه الخصوص قرارى الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) و ٣٣٧٥ (د - ٣٠) .

ان رفض قادة الصهيونية لهذه القرارات هو العقبة في طريق السلام . وهذا الرفض يتمشى مع الأيد يولوجية الصهيونية منذ تيودور هرتسل حتى مناحم بيغن ، وتقوم هذه الأيد يولوجية على أساس اقتلاع شعب من وطنه وتوطين شعب آخر في مكانه عن طريق القوة ، ان تكريس حالة الحرب يعتبر ضرورة لتحقيق أهداف الصهيونية ، وهذا ما اعترف به الكثيرون من قادة الصهيونية . ففي محاضرة ألقاها أحد قادة الصهيونية موشي ديان أمام الطلاب في حيفا بتاريخ ٩ أيار/مايو ١٩٧٣ ونشرتها الصحف الاسرائيلية بتاريخ ١٠ أيار/مايو ١٩٧٣ ، قال :

” لا داعي للّف والدوران . علينا أن نعلن بصراحة وبوضوح ان دولة اسرائيل قامت على حساب العرب وفي مكانهم . لم تأت الى فراغ . كان هناك مواطنون عرب ، ونحن نوطن اليهود حيث كان يعيش العرب سابقا . اننا نحول قطرا عربيا الى قطر يهودى ” .

ان العملية الصهيونية هذه كما يعلن مناحم بيغن لم تتوقف ، فكل يوم نقرأ عن خطط جديدة لاقامة مستوطنات جديدة في الأراضي العربية المحتلة . ومنذ أسابيع احتفل مناحم بيغن في نيويورك وغيره من قادة الصهيونية بمرور مائة عام على ميلاد الزعيم الصهيوني زئيف جيتوتنسكي ، الذى دعا الى اقامة اسرائيل الكبرى والى اشتمال ” الوطن اليهودى ” على الضفة الشرقية للأردن . وأنشد القادة الصهاينة مع مناحم بيغن أثناء احتفالهم في (والدورف استوريا) النشيد الذى كتبه جيتوتنسكي :

” ضفتان لنهر الأردن ” وهو ما أصبح فيما بعد شعار حزب ” حيروت ” الذى يتزعمه مناحم بيغن . وما يعنيه هذا الشعار هو أن السيطرة الصهيونية يجب أن تمتد ليس فقط على الضفة الغربية المحتلة بل أيضا على الضفة الشرقية . ان أحلام مناحم بيغن التوسعية تمتد عبر المناطق العربية المحتلة الآن . وهذا الموقف الصهيوني المتشبت بأحلام التوسع المستمر هو السبب الحقيقي وراء العمل على تكريس الحرب في المنطقة ورفض قرارات الأمم المتحدة الداعية الى احلال السلام العادل والدائم .

لقد أصبح المجتمع الدولي على قناعة تامة بأنه ليس في وسع هذا الكيان الصهيوني ، الذي يفتقر الى أبسط مقومات الدولة ، ويعتمد في وجوده الأساسي على الحقن المستمر بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية الخارجية ، أن يتحدى ارادته المتمثلة في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، لو لم يكن يعتمد هذا الكيان في عناده وصلفه على مساندة الولايات المتحدة الأمريكية ، التي استخدمت ولا تزال تستخدم حقها في النقض داخل مجلس الأمن ، لاحتباط واجهاض أية محاولة من جانب الأغلبية الساحقة داخل هذه المنظمة للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المبدئية في العودة الى الوطن وتقرير المصير ، وانشاء دولة فلسطين المستقلة . لذلك لا يسعدنا الآن والادارة الأمريكية على وشك التغيير الا أن نناشد الادارة الجديدة التي سوف تتولى مقاليد الحكم في الشهر القادم ، أن لا تنتهج بحكم القصور الذاتي ، الطريق الذي انتهجته الادارات السابقة بصورة تقليدية ، وهو طريق التأييد الأعمى لاسرائيل دون أيما تمييز بين الحق والباطل ، وحتى دون مراعاة للمصالح الأمريكية نفسها في المنطقة .

لقد فشل مجلس الأمن حتى الآن في اعتماد قرار بشأن توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وكانت آخر مرة نظر فيها المجلس في هذه القضية في نيسان / ابريل الماضي ، عندما فشل في اعتماد مشروع القرار المقدم من تونس بسبب الفيتو الأمريكي ، وعلى أساس هذا الفشل عقدت الدورة الاستثنائية الثالثة السابعة للجمعية العامة ، التي اعتمدت القرار (A/RES/ES-7/2) (٢ / ٧ - ١٤) والذي حددت فيه الجمعية العامة يوم ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، موعدا نهائيا لانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة .

وبدلا من أن تنصاع اسرائيل الى الارادة الدولية ، قدمت كل دليل على أنها لا تنسوي الانسحاب ، بل واصلت استيطانها الاستعماري في الضفة الغربية ، والقدس ، وفزة ومرتفعات الجولان . واستمرت في رفضها تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، بشأن حماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب . كما أن النظام الصهيوني أعلن عن رفضه لتطبيق قرارى مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) بشأن القدس الشريف .

ان وفدى يدعو الجمعية العامة لمطالبة مجلس الأمن وحشه بقوة ، من جديد ، على النظر في كل المارق والوسائل التي يمكن بها ضمان تطبيق قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن قضية فلسطين والقدس الشريف .

ويستنكر وفدى بشدة الاجراءات الاسرائيلية في المدينة المقدسة ، والتي تنتهك حرمة مقدساتها الاسلامية والمسيحية ومركزها الخاص ، روحيا وحضاريا ، بالنسبة للملايين من العرب والمسلمين والمسيحيين . كما يعلن وفدى عن تمسكه بقرارات المؤتمر الاسلامي في اسلام آباد والدار البيضاء بشأن قضية فلسطين والقدس الشريف .

ان وفدى يشيد بجميع تلك الدول التي سحبت بعثاتها الدبلوماسية من مدينة القدس ، طبقا لقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) ، وعبرت بذلك عن احترامها للقانون الدولي .

ان الدعم الراسخ للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة ، وكفاحه من أجل الحرية والاستقلال الوطني والعودة والسيادة ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية كان وسيبقى دائما ، الموقف الثابت لدولة قطر ، وهو موقف يملئه الواجب القومي ويمليه الحق والعدل والرفقة في السلام والالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

السيد بوجاني (البانيا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد تابع الشعب الألباني دائما عن كذب وبالمأساة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني الشقيق منذ سنوات عديدة . ان القضية المقدسة لهذا الشعب الباسل والمحب للحرية كانت مفهومة دائما وقريبة منا تماما . ان كفاحه التحرري العادل ضد العدوان الصهيوني الامبريالي قد حظي وسوف يحظى دائما بتأييدنا الكامل . ولهذا السبب رحبت الحكومة الألبانية وأيدت المبادرة لعقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة في تموز/يوليه الماضي . لقد كان هذا اجراء صحيحا يعبر عن قلق الرأي العام الدولي من أجل ايجاد حل عاجل لقضية فلسطين ولتحقيق حقوق السيادة لشعب فلسطين ليعيش حرا مستقلا في واطنه الخاص . لقد أظهرت الدورة أن الكفاح التحرري لشعب فلسطين يلقي تأييدا واسعا النطاق في العالم .

لقد أعرب الوفد الألباني عن وجهة نظره ، في بيانه في الدورة السابعة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة بشأن قضية فلسطين ، بالنسبة للوضع الخطير في الشرق الأوسط كنتيجة لسياسة الحرب والعدوان التي تتبعها القوتان العظميان الامبرياليان ، الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي ، وبالنسبة للأخطار التي تهدد شعب فلسطين والشعوب العربية الأخرى ، وكذلك بالنسبة لأهمية الحل السليم لقضية فلسطين من أجل تسوية مشكلة الشرق الأوسط برمتها . وبعد أربعة شهور من الدورة الاستثنائية الطارئة ، نرى أن الوضع قد أصبح أكثر تعقيدا وأن امكانيات ايجاد حل لقضية فلسطين لا تدعو الي التشجيع على الاطلاق . ان اسرائيل ، مؤيدة من الولايات المتحدة الامريكية والقوى الامبريالية الأخرى ، لا تزال تحتل فلسطين وأراض عربية أخرى ، رافضة الاعتراف بالحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال الوطني . انه مستمر في تكثيف قمع الشعب الفلسطيني ، واقامة مستوطنات جديدة في الأراضي العربية المحتلة ، وشن الهجمات المستمرة ضد لبنان وبلدان عربية أخرى .

ان الأحداث التي وقعت مؤخرا قد زادت من تصعيد المخاطر والتهديدات لحرية واستقلال جميع شعوب الشرق الأوسط ومنطقة الخليج الفارسي . وبينما يستمر الاحتلال السوفياتي العنيف في أفغانستان ، فان أكثر من عشرة أسابيع قد مرت على الصراع المسلح ، الذي تحفزه القوتان العظميان الامبرياليان ، محدثا دمارا شديدا وضحايا عديدين في منطقة الخليج الفارسي .

ان الوفد الألباني يعتبر أن الوضع الحالي المعتمد في الشرق الأوسط وفي منطقة الخليج الفارسي ، والعداوات والانقسامات التي وصلت الى مرحلة النزاعات المسلحة بين بلدان تلك المناطق والتي تسببها أو تثيرها القوتان العظميان والقوى الامبريالية الأخرى ، قد خطت لها كي تدمر وتخلع الصعوبات في وجه نضال الشعب الفلسطيني ضد العدوان الصهيوني الامبريالي . ان اسرائيل ، التي استفادت دائما من سياسة الهيمنة ومناورات القوتين العظميين الامبرياليين والرجعية العربية ، تستمتع الآن وتأمل في أنه في ظل هذه الظروف ، فان قضية فلسطين وتحرير الأراضي العربية المحتلة لن تعتبر ذات أهمية أولي . ان اسرائيل تأمل أيضا في أن وحدة البلدان العربية ، التي تعاني الآن من انقسامات جديدة ، لن تقوم لفترة طويلة ، وبذلك سوف تكون اسرائيل قادرة على تحقيق مطامعها التوسعية بسهولة . ان الحياة تظهر بوضوح أن اسرائيل لن تولي أي اهتمام على الإطلاق للقرارات العديدة التي اعتمدها الأمم المتحدة ، ولن تتخلى عن سياستها في الحرب والعدوان ، سياسة الابادة الجماعية ، والمذابح والتدمير الشامل للفلسطينيين في الأراضي المحتلة . اننا نعتقد أن هذا هو الوقت المناسب لكي نذكر مرة أخرى أن اسرائيل لم تكن لتقدر أبدا على انتهاج مثل هذه السياسة الاجرامية ما لم تتمتع بالدعم الكبير والعسكري المباشر ، والاقتصادى والسياسي من الولايات المتحدة الامريكية . ان مناورات الامبرياليين الامريكيين لخلق الاندفاع بأنهم كانوا يجرون بعض التعديلات في سياستهم ، بهدف حل قضية فلسطين ومشكلة الشرق الأوسط ، وأنهم يحاولون كبح اسرائيل ، تلك المناورات قد انكشف زيفها بسرعة كبيرة . ان الحقائق تثبت أن الولايات المتحدة الامريكية ، في الواقع ، قد حاولت بكل السبل أن تدعم أوضاع اسرائيل في الأراضي المحتلة . وقد كان هذا أيضا هو هدف المخطط الكبير لكامب ديفيد ، الذي نظمه الولايات المتحدة واسرائيل والرجعية العربية . فلم يكن هناك خطاوة الى الامام في اتجاه ايجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط . بل على العكس ، فانه نتيجة لاتفاقات كامب ديفيد ، نشأ موقف خاطير جدا بالنسبة للحركة الفلسطينية ولقضية الشعوب العربية بوجه عام .

ان الشعب الفلسطيني الذي قدم العديد من التضحيات وعانى من الصعاب ، مازال يمارس كفاحه العادل من أجل تحقيق الحرية والاستقلال والحصول على أرائيه التي استولى عليها بالقوة الصهاينة الاسرائيليون . ان الكفاح البطولي للحفاظ على الشخصية الوطنية الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية ، يتمتع اليوم باعجاب جميع شعوب العالم المحبة للسلم والحرية بل والرأى العام العالمي برمته . ان الخبرة الطويلة التي يتمتع بها كفاح الشعب الفلسطيني ضد العدوان الامبريالي الصهيوني ، قد لقت هذا الشعب درسا في مواجهة أشد الصعاب وألا يخدع بالديماغوجية وبالمناورات التي تلجأ اليها الدولتان العظميان الامبرياليان والصهاينة الاسرائيليون .

ان شعب فلسطين والشعوب العربية الأخرى ، تعرف تماما الآن أصدقاءها ومن هم أعداؤها ومن هم الذين يؤيدون الصهاينة الاسرائيليين . ومن الواضح تماما الآن أن الامبرياليين الامريكيين والامبرياليين الاشتراكيين السوفيات ، هم السبب الرئيسي في الوضع الخطير الحالي في الشرق الأوسط . وهم أشد أعداء الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى رفم بياناتهم الديماغوجية ومناوراتهم لكي يصبوروا للشعوب العربية أنهم أصدقاء لها ولدعم دولة عربية ضد دولة عربية أخرى . ان الامبرياليين الاشتراكيين الصينيين أيضا يدعون أنهم أصدقاء للشعوب العربية ، ويتبعون نفس سياسة الدولتين العظميين وهم متحالون مع الولايات المتحدة الامريكية ولا يمكنهم أن يخفوا تأييدهم للسياسة الاستعمارية للولايات المتحدة الامريالية وأداتها اسرائيل .

واننا لعلى ثقة من أنه رفم الصعوبات ، فان القضية الفلسطينية سوف تحل عن طريق الكفاح التحرري الحازم للشعب الفلسطيني . ولن يكون هناك حل لهذه القضية اذا لم يؤخذ هذا الكفاح وارادة ومطامح الشعب الفلسطيني في الاعتبار . وفي الوقت الحالي ، فانه من الضروري أكثر من أى وقت مضى بالنسبة للبلدان المحبة للحرية أن تعرب عن تضامنهما الكامل وأن تعطي دعما قويا لهذا الكفاح .

اننا نعتقد أنه من الأهمية بمكان في الوقت الحالي ، أن تكون هناك وحدة بين الشعوب العربية في موقفها وفي دعما للشعب الفلسطيني حتى يتحقق النصر لكفاحه من أجل التحرر . ان القضية الفلسطينية هي قضية مشتركة لجميع الشعوب العربية . ان وحدة هذه الشعوب ليست مسألة مشاعر وايمان ديني كما يدعي ذلك أعداء الفلسطينيين وفيرهم من الشعوب العربية الأخرى . ان

الوحدة المطلوبة اليوم باعتبار أنها وحدة مبدئية تركز على المصالح المشتركة للشعوب العربية فـي كـفاحها ضد الامبريالية الامريكية وأداتها في المنطقة اسرافيل ، وعند نوايا الدولتين العظميين الامبرياليتين وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للحصول على مصادر السيطرة والسلطة في هذه المنطقة .

ان شعب وحكومة البانيا يؤيدان كل التأييد النضال المسلح للشعب الفلسطيني من أجل تحرره الوطني ومن أجل تحقيق تطاعته المشروعة لكي يسيطر على مصيره في أرضه . اننا ندين بشدة السياسة العدوانية للصهاينة الاسرائيليين والمناورات والمؤامرات وسياسة الهيمنة التي تلجأ اليها الدولتان العظميان الامبرياليتان ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى . واننا نعرب عن ثققتنا في الكفاح الدائب والحازم للشعب الفلسطيني الذي سوف يحقق النجاح .

السيد كاتابوديس (اليونان) (الكلمة بالفرنسية) : من بين جميع البنود المدرجة

على جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة ، نرى أن قضية فلسطين هي أكثر المشكلات تعقيدا وأن تجميدها ليس له ما يبرره . ان هذا الجمود يرجع أساسا الى الفجوة القائمة بين أفعال أحد أطراف النزاع وبين اعلانه عن ايمانه بميثاق منازمتنا .

وقد أتاحت الفرصة لوفد بلادي أن يقول - ولا أعتقد أنه الوحيد في ذلك - ان أسباب المشكلة تتلخص فيما يلي :

أولا ، ان شعب فلسطين مثل أي شعب آخر ، له ميزاته العرقية والتاريخية والثقافية وله حق تقرير مصيره بحرية وانا ما رغب ، انشاء دولته الخاصة به على تراب أجداده .
ثانيا ، ان هذا الحق يجب ألا ينفى حق اسرافيل في العيش في سلم في اطار حدود آمنة ومعترف بها .

ثالثا ، ان تسوية المشكلة لا يمكن أن تتحقق الا من خلال المفاوضات . ان منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي التي ما من شك في أنها عنصر ممثل أساسي للشعب الفلسطيني ، يجب ألا تستبعد من عملية المفاوضات انا ما رغبنا في نجاح هذه العملية .

رابعا ، ليس في الامكان تصور أية تسوية الا بالانسحاب الكامل لاسرافيل من الأراضي العربية

المحتلة منذ حرب عام ١٩٤٨ ، بما في ذلك مدينة القدس ، لأن احتلال هذه الأراضي يشكّل انتهاكا للمبادئ الأساسية للميثاق .

ومن المثير للسخرية أن نرى أن جميع أطراف المسألة ، يدعون أنهم يوافقون على المبادئ التي ذكرتها توا ، تلك المبادئ الواردة ضمن أمور أخرى ، في قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ومع ذلك ، فإن حل المشكلة يظهر اليوم بعيدا كما كان الحال عند بدايات المشكلة ، لماذا ؟ ليس من الصعب اكتشاف أسباب هذا التناقض .

وفي المقام الأول فإن دولة اسرائيل ، ولو أنها تقول ان هذا يتمشى مع القرارين المشار اليهما ، تتبع سياسة تهدف بكل جلاء الى تعزيز احتلال الأراضي التي انتزعتها نتيجة لحرب عام ١٩٦٧ . ان اقامة مستوطنات جديدة بشكل متزايد ؛ واضعاجاد السكان العرب الذين يعيشون تحت الادارة الاسرائيلية ، والقانون الذي اعتمد منذ عدة شهور رغم احتجاج المجتمع الدولي بجعل القدس العاصمة " الأبدية " لدولة اسرائيل ؛ وأخيرا القانون الذي عرض مؤخرا على الكنيست لضم مرتفعات الجولان ، كل ذلك يدل على روح الخضاع والاحتقار التام لارادة الاغلبية الساحقة للـدول الاعضاء التي عارضت في عدة مناسبات مثل هذه الانتهاكات التي تتنافى مع قانون الاخلاقيات الدولي . وفيما يتعلق ، بتحديد أكثر ، لمدينة القدس ، فان السياسة الاسرائيلية تهدف الى تخيير التابع التاريخي لهذه المدينة المقدسة ، والتي هي مركز عبادة ومقصد حج لمئات الملايين من المؤمنين الذين ينتمون الى الأديان التوحيدية الكبرى الثلاثة . ان اليونان التي لها علاقات بمركز المسيحية هذا منذ قرون ممت ، تعرب عن قلقها بخصوص هذا الوضع المتفجر الذي تعتبر فيه القدس حاليا هي البؤرة ، وتود أن تنضم الى جميع الذين طالبوا اسرائيل باحترام وضع القدس .

وبالمثل ، فاننا نعارض الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان في المناطق المحتلة مما يتنافى مع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والتي تنص على ضمانات واضحة ومحددة لمثل هذه الحقوق . ان الأعمال ، مثل طرد رؤساء بلديات مدن مختلفة في فلسطين أو استخدام الأسلحة لتفريق المتظاهرين ، ما من شك في أنها تؤدي الى الاحتجاجات القوية وتزيد من معاناة السكان لسلطات الاحتلال .

واننا نشجب كذلك الفارات المسلحة للقوات المسلحة الاسرائيلية وللعناصر المتواطئة معها وتحت حمايتها ضد جنوب لبنان ، ذلك البلد الذي يجب احترام سيادته وسلامة أراضيه تماما كما هو منصوص عليه في عدد كبير من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

وأخيرا ، ولكي أخص بايجاز موقف بلادى بشأن هذه المشكلة ، أود أن أقول أن حكومة اليونان تدين أى التجاا الى استخدام القوة ، ليس فقط لأن العنف يؤدي الى الكثير من الضحايا من السكان المدنيين ، بل لأنه يؤدي أيضا الى مزيد من العداا وعدم الثقة ، الذى يؤدي بدوره الى صعوبة أكثر في ايجاد حل للمشكلة .

ان سكان الشرق الأوسط يعيشون جوا متوترا ، جو صدام وعداا وعنف ، منذ أكثر من اثنين وثلاثين عاما ، وانه يتخذ أبعادا أكثر خطورة اليوم .

ان إسرائيل مستفلة الظروف التي كانت في صالحها قامت باحتلال أراض لم تكن تمتلكها ، والتي لم تكن ضمن الحدود التي اعترف لها بها عام ١٩٤٨ ولنفترض بأنها في امكانها أن تبقى على هذه الاراضي تحت سيطرتها لفترة ما ، فانه ليس بإمكانها ان تفعل ذلك الا بقوة السلاح . ومما لاشك فيه ان العنف لا بد وأن يؤدي الى مزيد من العنف . أليس ثمن هذا التوسع غاليا ؟ ان تعنت الاسرائيليين أدى الى الكثير من الصعوبات والحرمان والمزيد من العزلة الدولية لاسرائيل فاذا كان لشعب وحكومة اسرائيل أن يردا بايجاب على الدعوة للسلام ، فلا بد لهم من أن يقبلوا الوساطة الدولية . ان المجتمع الدولي على استعداد لتقديم مساهمته في ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية ، ونعتقد أن جميع شعوب المنطقة بما فيها الشعب الاسرائيلي سوف يستفيدون من هذا العمل السياسي الشجاع .

السيد محمد رشيد فاخوري (لبنان) : سيدى الرئيس ، في بدء كلمتي

يسرني أن أتوجه بالشكر الى سيادة الأمين العام الدكتور كورت فالدهايم على ما يبذله من جهود في سبيل قضية فلسطين ، وان أسجل لرئيس وأعضاء لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة ، التقدير والامتنان .

ان تقرير الأمين العام ، وتقرير اللجنة ، يؤكد ان بأن قضية فلسطين لا زالت مجمدة نتيجة تعنت اسرائيل في اصرارها على رفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، من جمعية عامة ، ومجلس أمن دولي . وفي اعتقادنا أن هذا الجمود يشكل خطرا جسيما يهدد منطقة الشرق الأوسط والعالم بأسره ، ان تردنا في كل يوم اخبار محزنة عن ممارسات اسرائيلية مجرمة ضد شعب

فلسطين في الأرض المحتلة ، وعن اعتداءات اسرائيلية أثيمة ، ضد اللاجئين من هذا الشعب في لبنان ، وخاصة في جنوبيه ، حيث أصبح اللبنانيون والفلسطينيون في القرى والمخيمات ، يعيشون متساوين تحت رحمة قنابل الطائرات والمدفعية الاسرائيلية ، البرية والبحرية ، في جحيم لا يعرف الا الموت والدمار .

وكثيرا ما تقاسي قوات الأمم المتحدة الدولية في جنوب لبنان من تعديات اسرائيلية ، مباشرة وغير مباشرة ، تمنعها ، وقد منعها فعلا حتى الآن ، من تأدية مهامها في مساعدة الشرعية اللبنانية ، على بسط سيادتها على كامل الأرض اللبنانية .

اذا كان الوجود الفلسطيني في لبنان هو حقا السبب الوحيد للاعتداءات الاسرائيلية المتواصلة ، فان اسرائيل وحدها مسؤولة عن هذا الوجود ، وبالتالي مسؤولة عن هذه الاعتداءات ، فلو نفذت اسرائيل قرارات الأمم المتحدة ، خاصة منها التي اعترفت للفلسطينيين بحق العودة الى أرضهم ، لأبطلت بنفسها السبب الذي تتذرع به .

ولكن اسرائيل ترفض عودة الفلسطينيين ، بل انها لا تعترف بهم أصلا كشعب ، والا لكانت مدت اليهم يد السلام ، التي تدعي بمدّها للدول العربية المجاورة ، وتفاوضت مع منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، على الأسس التي وضعتها قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي ، وضمن نطاق الأمم المتحدة .

لقد قيل الكثير عن قضية فلسطين وخلال عشرات السنين ، حتى وعي الرأي العام العالمي مطالب الفلسطينيين ، وكرست الأمم المتحدة بأغلبية أعضائها ، هذه المطالب أسسا واضحة ثابتة لحل قضية فلسطين .

فلا استقرار ولا سلام في المنطقة أو في العالم اذا لم تتم ترجمة القرارات الدولية ، الى خطوات عملية تسمح للفلسطينيين بالعودة الى وطنهم ، وتقرير مصيرهم بأنفسهم ، واقامة دولتهم على أرضهم : فلسطين .

وعلى اسرائيل أن تدرك أن من العبث العمل على ابادة شعب ، كشعب فلسطينيين ، عزم على أن يتصدى للابادة ، وأن يقاوم التوطين ، وأن يحبط جميع الخطط والسياسات الهادفة الى ابقائه لاجئا خارج وطنه .

ان التقدم الوحيد الذي أحرزته القضية الفلسطينية منذ أوجدتها اسرائيل ، هو أن الأمم المتحدة ، التي كان لها ضلع في الوجود غير الشرعي لاسرائيل ، وفي تشريد شعب فلسطين ، أصبحت اليوم أكثر ادراكا بأن الاجحاف الذي ارتكبه يجب التعويض عنه . لذلك فقد انصفت الأمم المتحدة بأغلبية أعضائها ، شعب فلسطين ، وان كان بالقرارات . ولكن بقي عليها أن تؤمن له ممارسة الحقوق التي اعترفت له بها ، باتخاذ التدابير الجذرية العاجلة لترفع عن كاهل الشعب الفلسطيني كابوس التشريد وملاحقة اسرائيل له خارج وطنه ، وخطر الابادة على أرضه ، ولتبعد عن منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع ما يتهددهما من بقاء القضية مجمدة ، بينما ممارسات اسرائيل واعتداءاتها متواصلة ، وتزويد بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لها بالسلاح والمال في تزايد مستمر . *

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس السيد سولونج (ماليزيا) .

ان الأمم المتحدة تواجه تحدى اسرائيل لها منذ أكثر من ثلاثين عاما . وقد جاء قرار الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة رقم ٢/٧ بتاريخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٠ ، القاضي بانسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي العربية المحتلة قبل الخامس عشر من تشرين الثاني /نوفمبر الحالي ، جاء هذا القرار لينضم الى قافلة القرارات الدولية التي بقيت مع الأسف حبرا على ورق . ان اسرائيل لا تتجاهل هذه القرارات فحسب ، ولا تتحدى الأمم المتحدة برفضها التنفيذ ، بل انها تتجاهل الأمم المتحدة وتتحداهما باتخاذ قرارات مناقضة لقراراتها : فتنشئ المستعمرات ، وتغيّر معالم الأرض ، وتضم القدس العربية الشرقية . وقد تقدم على أكثر من هذا كله ، اذا لم تجد من يتصدى لها بجرأة وحزم وتصميم ، كما يفعل شعب فلسطين وأهل جنوب لبنان .

السيد سوئشاك (جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالفرنسية) : ان

الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة تدرس قضية فلسطين في وقت يتسم فيه الوضع في الشرق الأوسط بالمزيد من العواصف وعدم الوضوح . وبسبب هذا الوضع لا يسع المجتمع الدولي الا أن يشعر بالقلق العميق ازاء مصير شعب فلسطين والقضية الفلسطينية التي تعتبرها منظماتنا جوهر مشكلته الشرق الأوسط . ان هذا القلق يشمل أولا - الى جانب الفلسطينيين أنفسهم - اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وبلادى عضو فيها ، والتي تسعى جاهدة منذ عام ١٩٧٦ - وفقا لولايتها - لتحقيق الممارسة الكاملة للشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية .

في الاجتماع الخامس والسبعين لهذه الجمعية العامة أشار رئيس اللجنة باسهاب الى مختلف جوانب مشكلة فلسطين . كما قدم مقر اللجنة - من جانبه - تقريرا واضحا للغاية حول أنشطة اللجنة خلال العام الماضي والتقرير وارد في الوثيقة A/35/35 .

منذ أكثر من ثلاثين عاما مضت ، طرد الشعب الفلسطيني من دياره ، واضطر الى أن يعيش على المعونة الدولية . وحتى يومنا هذا ، لم يستطع هذا الشعب - رغما عن نضاله العنيد والدعم المتزايد من جانب المجتمع الدولي - ان يتمتع بحقوقه الأساسية . وهذه هي الحالة الوحيدة في العالم التي انتزع فيها شعب من أرض أجداده وحرّم عليه - بأسلوب منهجي للغاية - ممارسة حقه غير القابل للتصرف في الاستقلال وتقرير المصير .

(السيد سوئشاك ، جمهورية
لا والد يمقراطية الشعبية)

بالرغم من انني لا أود أن استرسل في وصف وحشية قوات الاحتلال الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ، الا انني أشعر انني مضطر أن أقول ان الجرائم التي ارتكبت ضد هذا الشعب من جانب النظام الاسرائيلي التوسعي كريمة وتزداد وحشية بطريقة مكثفة .

ففي العام الماضي شهد العالم زيادة أعمال القهر الوحشية من جانب سلطة الاحتلال كالطرد التعسفي للعمد ، وأعمال الارهاب ضد الشباب الفلسطيني ، وملاحقة الطلبة والمدرسين ، والاحتجاز والمعاملة غير الانسانية للفلسطينيين الذين يقاومون الاحتلال .

وعلاوة على ذلك ، فان الحكومة الاسرائيلية في مواصلة سياستها التوسعية والاستعمارية حتى أقصاها ، اعلنت بأسلوب وقح للغاية مدينة القدس المقدسة كعاصمة أبدية لاسرائيل . ونحن نضم صوتنا لأولئك الذين أدانوا هذا العمل المقيت ، ونحن نعلن رسميا اننا لن نعترف اطلاقا بهذا العمل الطائش الذي يشكل عملا استفزازيا آخر ضد المجتمع الدولي بصفة عامة ، والأمة العربية بصفة خاصة .

من الواضح تماما ان اسرائيل عندما جرئت على اتخاذ مثل هذا المقرر ، فانها كانت على ثقة من أن الدوائر الامبريالية — بالرغم من ادانتها بالكلام — سوف تقف دائما معها جنبا الى جنب ، طالما هي في حاجة اليها كرأس جسر في تلك المنطقة الحساسة للغاية من العالم . وبالإضافة الى ذلك ، فان ردة نظام القاهرة التي وقّعت اتفاقات كامب ديفيد الخائنة ، قد أتاحت الفرصة للتوسعيين الاسرائيليين كي يتمادوا في تحقيق المزيد من سياستهم التي ترمي ابتلاع الأراضي العربية . وفي هذا المقام ، نود أن نؤكد مرة أخرى ان اتفاقات كامب ديفيد ، بعيدة كل البعد عن الاسهام في تسوية مشكلتي فلسطين والشرق الأوسط ، بل أكثر من ذلك ، انها استخدمت للاسراع بتحقيق خطة اسرائيل التوسعية ولزيادة تعقيد نضال كل من الشعب العربي والفلسطيني ، كـي يستعيد الأول أراضي المحتلة ويستعيد الشعب الفلسطيني ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير . لذلك ، من الطبيعي تماما أن يدين الشعب الفلسطيني وشعوب جبهة الرفض العربية — المخلصة لقضية الأمة العربية — تلك الاتفاقات وكذلك المعاملات المنفصلة بين مصر واسرائيل التي تهدف الى استمرار سياسة احتلال الاراضي العربية وانكار الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني .

ان هذا الوضع قد أدى الى اثاره القلق الشديد في المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة للغاية في مجلس الأمن ، الذي كان عليه أن يعالج الوضع في المنطقة عدة مرات خلال هذا العام . الا أن جميع المقررات التي اتخذها المجلس كانت تواجه دائما بتعننت اسرائيل ، التي تستمر في تجاهل نداءات المجتمع الدولي .

ان هذا التعننت - كما يدرك كل شخص - كان نتيجة لحقيقة ان العديد من أعضاء المنظمة من نوى النفوذ قد وقفوا دائما الى جانب السياسة التوسعية والاستعمارية لاسرائيل ، ولا سيما الولايات المتحدة - وهي عضو دائم في مجلس الأمن - والتي أصبحت بلا تحفظ قلبا وقالبا مع القضية الاسرائيلية - قد جعلت الموقف في الشرق الأوسط غير قابل للحل ، ومن ثم خلقت توترا دائما في المنطقة يهدد الأمن والسلم الدوليين بصورة خطيرة .

ان تأييد الولايات المتحدة الأمريكية غير المشروط قد تسبب في رفض ذلك البلد الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وأيضا الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كطرف من الأطراف المعنية في السعي لاجاد حل دائم لمشكلة الشرق الأوسط . ان معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لتوصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي اعتمدها الجمعية العامة في دورات متعاقبة ومشروع القرار المقدم لمجلس الأمن ، الذي أعيد فيه تأكيد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، لتشهد على موقفها هذا الذي لا يتفق على الاطلاق مع حقيقة الواقع الفلسطيني والذي يسير في عكس اتجاه تيار التاريخ .

ان رفض الولايات المتحدة المستمر للاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني قد زاد من القلق العظيم فيما بين الدول غير المنحازة والتي بموجب قرار مؤتمر القمة السادس الذي عقد في هافانا عام ١٩٧٩ ، دعت بصورة عاجلة لعقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة لمعالجة القضية الفلسطينية من جذورها . ان القرار ES-7/2 الصادر في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٠ الذي اعتمد بأغلبية كبيرة جدا من أعضاء الأمم المتحدة ، أكد مرة أخرى بطريقة قاطعة على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . ان التصويت السلبي من جانب الولايات المتحدة انما يعكس عزلتها المطلقة ، ففي حين أن حلفاءها الغربيين قد بدأوا منذ فترة في اتخاذ موقف أكثر ايجابية نحو شعب فلسطين . ومن أجل السماح للشعب الفلسطيني بالتمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف ، فان المجتمع الدولي ، في قرار الجمعية العامة ES-7/2 قد دعا اسرائيل الى الانسحاب الكامل وبدون شروط من كل الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي احتلت منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وحث على أن هذا الانسحاب ينبغي أن يبدأ قبل ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ . ان هذا التاريخ قد مر بالفعل ، وليس هناك ما يشير الى أن اسرائيل مستعدة الآن للالتزام بمطالب المجتمع الدولي . وفي هذا الصدد ، فان تقرير الأمين العام حول تنفيذ ذلك القرار ، الوارد في الوثيقة A/35/618 الصادر في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ، يوضح رد اسرائيل ، الذي كان قائما على البحث عن حل منفصل لمشكلة الشرق الأوسط في اطار اتفاقات كامب ديفيد ، التي اعتبرها المجتمع الدولي باطلة . ان ذلك الرد يوضح نوايا اسرائيل الحقيقية في عدم الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ، وبالتالي عدم الانسحاب من كل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة .

في ضوء هذا الموقف ، يجب على الجمعية العامة أن تتخذ خيارا حازما ، بموجبه يمكن أن تطبق الأحكام ذات الصلة لذلك القرار . وفي هذا الاطار ، من الضروري أن نتذكر أن الفقرة ١٣ من القرار ES-7/2 الصادر في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٠ تطلب من مجلس الأمن أن يجتمع من أجل بحث الموقف واعتماد تدابير فعالة طبقا للفصل السابع من الميثاق .

وفي مواجهة عنز اسرائيل على الاستمرار في سياستها القائمة على احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية ، وفي مواجهة أعمال العدوان المتكررة ضد لبنان ، فان اجتماع مجلس الأمن له مبرر كامل وخاصة بعد أن تلقى العالم بقلق شديد أنباء اعتماد الكنيست الاسرائيلي لقانون يتعلق بضم اسرائيل لمنطقة الجولان السورية ، في انتهاك صارخ لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . لاشك

أن هذه المفامرة الجديدة سوف تؤدي الى خطر جسيم على السلم والأمن في المنطقة وفي العالم أجمع . اننا ندين بشدة تلك المحاولة ، التي تعتبر استفزازا حقيقيا للمجتمع الدولي . اننا نشعر أن مجلس الأمن ، وهو الجهاز المسؤول عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، ينبغي أن يتخذ على الفور الاجراءات اللازمة لاجبار اسرائيل على وضع حد لسياستها العدوانية والتوسعية .

وفي نفس الوقت ، فان المجلس منذ عام ١٩٧٦ قد علم بتوصيات لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف - تلك التوصيات التي تعتبر اليوم ضرورية ، لأن الأمر يتعلق من ناحية المبدأ بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . اننا واثقون من أنه ، بصرف النظر عن الصعاب التي تقف عقبة أمام التمتع بتلك الحقوق ، فان القضية المعادلة للشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، سوف تحقق النصر في النهاية بطريقة أكبر مما كنا نتوقع . ومن أجل التعجيل بهذا النصر ، هناك حاجة ملحة الى عمل دولي نشط من أجل مجابهة التوسع الاسرائيلي . ان وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، مع بلدان عدم الانحياز ، ان تكافح من أجل استعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، فقد طلبت في الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة ، التنفيذ الحازم لتوصيات اعلان هافانا . وقد أوضحنا كذلك أننا نؤيد استكشاف كل السبل التي وافق عليها رؤساء الدول أو الحكومات ، وعلى سبيل المثال تلك التي تتعلق بتطبيق التدابير التي وردت في الفصل السابع من الميثاق . اننا نعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ مثل تلك التدابير لارغام اسرائيل على الرضوخ للمنطق والعدالة .

ان هذه الجمعية العامة يجب أن تعيد تأكيد موقفها بوضوح ازاء القضية الفلسطينية ؛ وفي هذا الاطار ، تطلب من اسرائيل أن تسحب فوراً وبالكامل قواتها من كل الأراضي التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس . وعلاوة على ذلك ، يجب أن تدين بشدة أعمال القمع والوحشية التي ترتكبها قوات الاحتلال الاسرائيلية ضد الشعب في الأراضي المحتلة ، وتكثيف سياسة اقامة المستوطنات اننا ندعو أعضاء الأمم المتحدة لتأييد جهود اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتقديم دعمهم الشامل لتوصيات اللجنة الواردة في الوثيقة A/35/35 .

قبل أن أختتم كلمتي ، نود مرة أخرى أن نعبر عن قلقنا العميق ازاء التطورات التي حدثت في الموقف في الشرق الأوسط ، التي تلت الأنشطة العسكرية المتزايدة للامبرياليين ، والتي بلغت حد التوتر وأوشكت على الانفجار . ان هذا الموقف أكثر من أي وقت مضى يهدد السلم والأمن في المنطقة وربما يسفر في أي وقت عن اشتعال لا يمكن التكهن بعواقبه . ان المجتمع الدولي يجب عليه أن يوحد جهوده من أجل ازالة هذا الخطر بالسعي نحو ايجاد حل شامل وليس جزئيا لمشكلة الشرق الأوسط . وهذا يمكن تحقيقه بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في اطار الأمم المتحدة ، وفي احترام كامل للميثاق وقرارات المنظمة وعلى أساس الحصول على الممارسة الكاملة للشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها الحق في اقامة دولته المستقلة ذات السيادة .

ان وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية سوف يستمر بكل قوة في تأييد الكفاح العادل لشعب فلسطين تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي الوحيد ، واننا لواثقون من أن هذا الكفاح سوف يؤدي الى نصر حقيقي .

السيد بشارة (الكويت) (الكلمة بالانكليزية) : أرجو أن تسمحوا لوفد الكويت

بأن يبدأ بالاشادة برئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، السيد سفير السنغال ، ومقررها السيد سفير مالطة ، وكذلك جميع أعضائها ، لجهودهم التي لا تكل من أجل مساندة قضية السلام وقضية شعب فلسطين . ان عملهم ليس عملا نبيلاً فحسب بل عملاً مرموقاً أيضاً . فالعدالة والنزاهة في جانبهم . ولا يشهد من همتهم ملاحظات وفد اسرائيل ولا النهج السلمي للقوى الغربية على أعمال اللجنة .

اسمحوا لي أن أقول أن قضية فلسطين مأساة فريدة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث .
لكن من المفيد في هذا المنعطف أن نتذكر بعضاً من ماضيها وأن نكون على قناعة بالنسبة لتعقدتها
الراهن .

انني أعلم أنه من غير المفيد أن أكرر ما قيل خلال اليومين الماضيين . لكن من المفيد أن
نذكر أنفسنا بأن الجمعية العامة في عام ١٩٤٧ اتخذت قراراً بتقسيم فلسطين ، رغم ارادة شعبها ،
الى دولتين احدهما يهودية وقد تم انشاؤها بالقوة وبارهاب ليس له مثيل وامتدت خارج خطوط
التقسيم . ومن ناحية أخرى كان من المفروض بموجب قرار الجمعية العامة أن تقام دولة فلسطينية ،
لكنها لم تخرج الى الوجود حتى هذا اليوم . كذلك من المفيد أن نتذكر أن تلك الدول التي تعارض
اليوم انشاء دولة فلسطينية ، مثل الولايات المتحدة ، كانت قد صوتت في ١٩٤٧ لصالح خطة
التقسيم . اننا لانستطيع أن نقبل التحول التام في الموقف الامريكي لأن مرور الوقت - في رأينا -
لا يجب أن يؤدي الى حرمان شعب فلسطين من حقه الثابت في تقرير المصير وحقه في انشاء دولته
على أرض فلسطين . اننا جميعاً يجب أن نكون مقتنعين بحقيقة صارخة ألا وهي أن شعب فلسطين
يتطلع ويتوق الى اقامة دولة على غرار أي شعب من الشعوب الممثلة هنا في هذه الجمعية . كذلك ،
يجب أن نكون على قناعة بأن اعتبارات الملاءمة السياسية ليست بالضرورة الطريق السوي لاقامة السلام
في الشرق الأوسط .

يجب أن نذكر أنفسنا بأن قبول اسرائيل في الأمم المتحدة كان مرهوناً بقبولها لقرارات الأمم
المتحدة والتزامها بالميثاق . انني على ثقة من أننا جميعاً على قناعة بأن اسرائيل قد انتهكت تلك
القرارات وخالفت ميثاق الأمم المتحدة بما يشكل تحدياً سافراً للمجتمع الدولي ، وأن اسرائيل قامت
بكل ذلك دون عقاب . كذلك يجب أن نتذكر أن اسرائيل حققت أهدافها بالقوة الوحشية وبالارهاب
الشرس . وفي عام ١٩٤٧ طرد الفلسطينيين العزل المسالمون من منازلهم ومن أراضيهم بواسطة
عصابات مسلحة لجأت الى وسائل غير معقولة من أجل تشريد الشعب الفلسطيني الأصلي ، هذا
الشعب الذي استمعنا الى صوته بالأمس . واذنا ما قبلنا هذه الحقيقة التي لا جدال فيها ، فلا بد
أن نستخلص نتيجة فحوها أن اسرائيل هي نتاج الارهاب . هذه هي الحقيقة أيا كان ما يقول
الآخرون . كذلك يجب أن نتذكر أن اسرائيل دولة مكونة من مستوطنين غرباء نزحوا من الخـارج

ليأخذوا مكان الملاك الحقيقيين للأرض ، الذين حكم عليهم بأن يعيشوا قصصاً في مخيمات بائسة ، في حين أن أوطانهم قد تركت مفتوحة لاستيلاء الأجنبي اليهود . ومنذ ذلك الوقت تعرض علينا كل عام قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين ظهرت مشكلتهم كنتيجة لانشاء اسرائيل ، بغض النظر عن حقيقة كيف تم كل هذا . كذلك يجب أن نتذكر أن الحركة الصهيونية حاولت منذ ١٩٤٧ الى ١٩٦٧ أن تسيطر على القوى الغربية لمنع أية اشارة الى مشكلة الفلسطينيين وقد نجحت في هذا الخصوص رغم التقارير الدامغة الصادرة عن مراقبي الأمم المتحدة الذين كانوا يقومون بمراقبة خطوط الهدنة . من يستطيع أن ينسى ارهاق اسرائيل في دير ياسين ، وفي قبية ، وفي غزة ، وفي بحيرة طبرية مع سوريا ، والقائمة طويلة . يجب أن نتذكر أنه عن طريق السرقة والتسلل والخداع والخبث اتسعت اسرائيل من ١٩٤٨ الى ١٩٦٧ على حساب العرب ، وما كان بإمكانها أن تفعل ذلك لو واجهت معارضة من العالم وخاصة من العالم الغربي الذي اعتمدت عليه دوما .

في ١٩٦٧ احتلت اسرائيل كل الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وفي غزة بالإضافة الى مرتفعات الجولان وسيناء . وما كان بإمكانها أن تواصل هذا الاحتلال اذا ما وجدت معارضة من قبل القوى الغربية . وعلى العكس من ذلك ، فان الولايات المتحدة ، في تحول آخر ، أيدت موقف اسرائيل ، وبدلاً من المطالبة بانسحابها كإفاتها بسخاء لا مثيل له وذلك بالمعونات الاقتصادية والسياسية والعسكرية في تجاهل تام لالتزام الولايات المتحدة السابق بخطة التقسيم وبما يخالف التزاماتها بموجب الميثاق .

يجب أن نتذكر أن الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي كانت تسمى من قبل "الأقاليم المدارة" قد تحولت فجأة الى ما يسمى "يهودا والسامرة" على أساس أن سخاء الانجيل يمكن توسيع نطاقه بحيث يشمل ضم أراضي الآخرين . هذا موقف غير منطقي ، ولكن ما من شيء منطقي في المؤسسة الفلسطينية ، وذلك - ببساطة - لأن تأييد الولايات المتحدة لاسرائيل يتعارض مع كل منطقي ، بل ان هذا التأييد يتعارض ومصالح الشعب الأمريكي ذاته .

يجب أن نكون على قناعة من أنه لولا التأييد الأعمى من جانب الولايات المتحدة ما كانت اسرائيل لتجرو على التصرف بالطريقة التي تتصرف بها منذ ١٩٦٧ . كذلك يجب أن نتذكر أنه لم يحدث من قبل الاقلام مثل هذا التسامح من قبل دولة غامبي ازا ، هذا التحدي لدولة تقوم على ارهاق السافر .

ان مأساة فلسطين هي مأساة يندى لها جبين المجتمع الدولي ، ويجب أن تشين كل من يتحدثون عن العدالة بالنسبة للآخرين وينكرونها على الشعب الفلسطيني . ان هذه المأساة وصمة في جبين من يتحدثون عن مبادئ الرئيس ويلسون وفي نفس الوقت يؤيدون طفغان السيد بيغفان - - - - - الارهابي المعروف . ان اسرائيل - وذلك يجب أن يكون واضحاً للجميع - لا يمكنها أن تنتهك قرارات الأمم المتحدة وميثاقها وتتجاهل توافق الآراء الذي توصل اليه المجتمع الدولي ، وأن تحاول في نفس الوقت أن تلتصم الحماية من الميثاق . ان اولئك الذين ينتهكون الميثاق وأحكامه ليس من حقهم أن يتمتعوا بمزاياه . ان اسرائيل يجب أن تدرك أنها لا تستطيع أن تتجاهل الميثاق ثم تسبب - - - - - لتلتصم المطجاً فيه . لذلك ، فان وفد الكويت يرى أن وجود اسرائيل في الأمم المتحدة هو وضع شان لا يمكن قبوله ، وأن تصحيح ذلك الوضع الشان انما يكمن في تطبيق تدابير الجبر المناسبة التي تفرض على اسرائيل الخيار بين مواصلة رفضها الالتزام بالميثاق ومواجهة العقوبات أو الالتزام بالميثاق وتطبيق قرارات الأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية .

فلنكن واضحين أيضاً بالنسبة للقدس . ما من مسلم على وجه الأرض يستطيع أن يقبل بقاء المقدسات الاسلامية تحت الحكم الصهيوني وبدون عودة مدينة القدس المقدسة للحكم العربي ، لن يكون هناك سلام . ان القدس والسلام أمران لا يتجزآن ، فما من سلام بدون القدس ، والقدس الحرة هي الطريق الى السلام .

الى متى سيتسامح العالم في تحدى اسرائيل للمجتمع الدولي ؟ الى متى سيبتقى السيد بينمن العالم بأسره رهينة لنزواته وأهوائه ؟ من الذى يعرض السلم والأمن الدولي للخطر ؟ من الذى يبقي الشرق الأوسط في حالة اضطراب مستمر ؟ من الذى يعرض للخطر المصالح الغربية في المنطقة ؟ من الذى يعرض للخطر المصالح الأمريكية ويمنع قيام صداقة بين أمريكا والعالم العربي ؟ من الذى يعرقل المفاوضات العالمية بشأن المسائل الاقتصادية ويفرغها من أى مضمون واقصي ؟ انها اسرائيل . انها اسرائيل التي أطهر حيالها العالم الغربي صبرا وتسامحاً لا مبرر لهما . انها اسرائيل التي أضفقت الى معاناة البلدان النامية معاناة أخرى بسبب رفضها الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني . انها اسرائيل التي بأنانيتها وخرابيتها تسببت في الكثير من المشاكل التي يواجهها العالم . يجب أن نتحدث بصوت واحد ونقول كفى . وما لم نفضل ذلك فان الجميع سوف يعاني بما في ذلك الولايات المتحدة التي تتجاوز علاقاتها مع اسرائيل ما تطلبه عليها التزاماتها بموجب الميثاق .

يجب أن نخبر اسرائيل والمهاينة والعصابات التي تؤيدها أن على اسرائيل واجبات قبل أن يقوم وفدها بالحديث عن الحقوق والمسؤوليات . ان هذه الواجبات تشمل هتمية انسحاب جميع قواتها ووجودها من جميع الأراضي المحتلة . لأنه لن يتحقق سلم دون انسحابها من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة . نحن لا نستطيع أن نقبل ضم الأراضي العربية الى اسرائيل تحت ذريعة الأمن . ان الأمن يكمن في التفاهم وليس في النزو . ان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير حق مقدس صادقت عليه الجمعية العامة في قرارها ١٨١ عام ١٩٤٧ . ان الشعب الفلسطيني يريد دولة له ، فلنساعد هذا الشعب على الوصول الى هذا الهدف . وعلى أية حال فان الجمعية العامة اعترفت بهذا الحق في عام ١٩٤٧ . ان منظمة التحرير الفلسطينية ، أيا كان ما يعتقده البعض ، هي أكثر ديمقراطية في هيكلها مقارنة بالهيكل الموجودة لدى الكثيرين ممن يحاولون التشهير بها . ان المنظمة هي صوت الشعب الفلسطيني ، وهذه الحقيقة تصرفها قوات الاحتلال الاسرائيلية أكثر من غيرها . ما هو معنى الأحداث اليومية التي تجرى في الضفة الغربية وفي غزة ؟ ما هو أكثر اقناعاً بشأن شرعية منظمة التحرير الفلسطينية من المظاهرات اليومية والقاء الحجارة ، التي يلجأ اليها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة وتغنيهم بأناشيد تلك المنظمة تأكيداً وبراذا لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي اقامة دولته .

ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وأياً كان تفكير الآخرين فلا يمكن أن يكون هناك حل للمشكلة دون منظمة التحرير الفلسطينية . هذه حقيقة لا تقل في قوتها عن حقيقة أن الشمس تشرق كل صباح . ان وفد الكويت يمتد أن هناك اتفاقاً عاماً فسي الرأى بشأن هذه القضية ، وان هناك اتفاقاً عاماً في الرأى أنه دون تقرير المصير للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في اقامة دولة في فلسطين فلن يكون هناك سلم في المنطقة . ومهما تقول الولايات المتحدة وأياً كان التزامها باتفاقات كامب دافيد فاننا نعتقد أن ما تفعله الولايات المتحدة هي محاولة عقيمة حمقاء . وأود هنا أن أذكر بما قاله أفلاطون : " يمكن أن نغفر للطفل أن يكون خائفاً من الظلام ولكن المسأة ، هي عندما يخشى الرجال النور " . ان الولايات المتحدة واسرائيل تخشيان النور ولذلك فهما ليستا في موقف يسمح لهما بقبول الواقع ، وهما بالتالي عاجزتان عن رؤية النور . من واجبنا في الجمعية العامة أن نساعدهما على رؤية النور والا لتصرغنا لنتائج خطيرة لا تقدر بالنسبة الى الجميع .

السيد تريبانسكي (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) : منذ أربعة أشهر مضت ، وفي

الدورة السابعة الاستثنائية الطارئة ، ذكرت الجمعية العامة مرة أخرى وأكدت من جديد قراراتها المتعلقة بقضية فلسطين . لقد أكدت بصفة خاصة أن هذه المشكلة تشكل قلب وجوهر مشكلة الشرق الأوسط . وقد أكدت أن السلم الشامل العادل والدائم في هذه المنطقة لا يمكن اقامته دون انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس ، ودون تحقيق حل عادل لمشكلة فلسطين على أساس التوصل الى الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

واليوم ، فان هذه المسألة الخطيرة نتناولها مرة أخرى ذلك لأن الموقف ظل دون تغيير .

ان الاحتلال الاسرائيلي وضم الأراضي العربية لا يزالان مستمران دون هوادة مما يعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والقرارات العديدة التي اعتمدها الأمم المتحدة . ان الرفض المستمر والعنيد للسلاطات الاسرائيلية لأن تتمشى مع قرارات الأمم المتحدة واستمرار اسرائيل في خطها العدواني الذي ظهر مؤخراً في الاستمرار الاستفزازي لهذه التدابير غير الشرعية في الأراضي المحتلة ، من الواضح أنهما يتنافيان مع الواقعية السياسية . ان هذه الأعمال فقط انما تصمق من عزلة اسرائيل بين أمم العالم . ولا يمكن لها أن تسقط الشعب الفلسطيني أو أن تهزمه . ولا يمكنها

أن توقف النضال الشرعي الذي يقوم به الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد ، لتعقيق تعاليمه الوطنية .

ان عدم إنعان الحكومة الاسرائيلية لجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين قد تم توضيحه بجلاء في تقرير الأمين العام ، الوارد في الوثيقة A/35/618 ، والمقدم طبقا للفقرة ١٢ من الجمعية العامة ES-7/2 الصادر في الدورة السابعة الاستثنائية الطارئة .

ان المشكلة الهامة والمتزايدة والمطحة لفلسطين لا تزال دون حل . هناك أربعة ملايين عربي فلسطيني يتعرضون لمعاناة رهيبية ولا يزالون محرومين من حقوقهم الوطنية المشروعة . ان الصورة الشاملة والواضحة الجلية لهذا الموقف في هذا السياق واردة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة . وحيث أن مسألة فلسطين التي هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط لا تزال باقية دون حل ، فستظل تسهم اسهاما كبيرا في الابقاء على احدى ———— التوتر في العالم وأكثرها خطورة ، وتشكل تهديدا خطيرا للمسلم والأمن الدوليين .

ان الموقف المستمر والثابت لجمهورية بولندا الشعبية بشأن قضية فلسطين قد عبر عنه فسي العديد من المناسبات أمام المحافل الدولية ، بما فيها الأمم المتحدة خلال ثلاثين عاما من مناقشة هذه المشكلة ، التي أصبحت منذ سبع سنوات من أهدم البنود المعروضة على الجلسة العامة للجمعية العامة .

وينبع هذا الموقف أساسا من المبادئ والأهداف التي تركز عليها السياسة الخارجية لجمهورية بولندا الشعبية والتي لم تتغير خلال حقبة ما بعد الحرب ، انها أهداف ومبادئ دولة اشتراكية تعود الى النضال من أجل السلم والأمن والعدل ، وتدعيم الوفاق ، وتطوير التعاون الدولي .

ولقد تم التعبير عن موقفنا بطريقة واضحة مؤخرا في الاعلان الصادر عن الدول الأطراف في معاهدة وارسو ، الذي اعتمد في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية التي انعقدت في أيار/مايو الماضي في وارسو وهو ينص بين أمور أخرى على :

" ان السلام الدائم في الشرق الأوسط كان يمكن أن يقام منذ وقت بعيد ، والطريق الى هذا السلام معروف . كما أشارت الدول الممثلة في هذا الاجتماع - كما فعلت فسي العديد من المناسبات - الى أن أية تسوية سياسية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط ينبغي أن تشارك فيها جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك الشعب الفلسطيني العربي مجسدا في مثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية على أساس احترام المصالح المشروعة لجميع دول وشعوب الشرق الأوسط ، بما فيها اسرائيل .

" ان مثل هذه التسوية انما تتطلب انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ ، واستعادة حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره بما في ذلك انشاء دولته المستقلة ، وحماية سيادة وأمن جميع دول المنطقة . ان مثل هذه التسوية السلمية في منطقة الشرق الأوسط انما تتطلب عدم قيام أى طرف بأية أعمال تجعل من الصعب تحقيق هذه الأهداف ، ويجب كذلك ألا تتدخل أية دولة في الشؤون الداخلية لبلدان وشعوب المنطقة أو أن تحاول أن تحدد النظم الاقتصادية والاجتماعية التي ينبغي أن يقيمونها لأنفسهم ؛ أو أن تدعي لنفسها حقوقا بأية صورة من الصور فسي الموارد الطبيعية لبلدان وشعوب المنطقة " .

ان جذور الموقف المتصاعد في الشرق الأوسط والتوتر المتزايد في هذه المنطقة ، والتي من شأنها أن تسمم المناخ الدولي وتسبب تهديدا مستمرا للسلم والأمن الدولي ، انما تكمن في العدوان الاسرائيلي المستمر ضد الدول العربية ، وفي الاحتلال فير المشروع لأراضي هذه الدول . ونحن نعتبر أن الانسحاب فير المشروط للقوات الاسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلت منذ ١٩٦٧ وكذلك ضمان حقوق الشعب الفلسطيني سوف يكون من شأنهما استعادة السلام الدائم والعدل في منطقة الشرق الأوسط . ان تسوية سياسية شاملة يمكن أن تضمن الوجود السلمي والأمن لجميع دول وأمم الشرق الأوسط ، ويمكن أن تحقق مناخا ملائما للعلاقات الدولية . وفي البيان الذي ألقاه وزير خارجية بولندا الشعبية في المناقشة العامة خلال هذه الدورة ، فلقد أكد ضمن جملة أمور أخرى على :

" ان القلق على مستقبل العالم ومستقبل الأمم ، يجعل من الضروري الخروج من حلقة المفرقة للتوترات والمنازعات وذلك عن طريق السعي لايجاد حلول عادلة ودائمة للمشكلات السياسية الحادة في المناطق المختلفة من العالم .

" وفي الاقلال من والقضاء على بوئر التوتر الساخنة والنزاعات فاننا ندرك أهمية الكفاح لتعزيز الأمن الدولي . وبقدر ما نستطيع شاركنا ومازلنا نشارك في الجهود الرامية الى ايجاد حل داخل وخارج الأمم المتحدة . اننا نؤكد تماما من جديد موقفنا فيما يتعلق بايجاد تسوية عادلة وشاملة للموقف في الشرق الأوسط . ان مفتاح القضية الأساسية هو مسألة ضمان دولة مستقلة لشعب فلسطين العربي وفقا لأهداف منظمة التحرير الفلسطينية ، تسوية تحقق الأمن الدائم لكل دول المنطقة " . (A/35/PV.10, p.31)

ان انشغال بولندا الجدى من أجل ايجاد تسوية شاملة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط ، لم يتضح فحسب من خلال الكلمات بل من خلال الأعمال ومشاركتنا الفعالة . ويكفي أن نذكر بالخدمات التي قدمها عدة آلاف من الجنود البولنديين في قوات فض الاشتباك التابعة للأمم المتحدة ، التي خدمت في المنطقة .

وهناك وعي دولي متزايد في الوقت الراهن بأن أى حل لمشكلة الشرق الأوسط ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار وبطريقة كاملة التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني . وهناك يقظة واسمعة

لضمير المجتمع الدولي فيما يتعلق بقضية الشعب العربي الفلسطيني ، وبالطبيعة الحقيقية للمسألة التي تناقش اليوم .

وفي هذا الصدد ، نود أن نذكر بمزيد من الارتياح والتقدير الجهد العظيم والاسهام الكبير الذي نهضت به لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وجهودها التي لا تكل في صالح التحقيق السريع لهذه الحقوق للشعب الفلسطيني . وذلك يمثل أحد الشروط الأساسية للتوصل الى سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط . ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف من خلال عمليات التسوية والمناورات لكسب مزيد من الوقت ، من جانب المفاوضات والاتفاقات المنفردة .

ان الحاجة تتمثل في عمل قائم على الاصرار من جانب الأمم المتحدة تستخدم فيه جميع الوسائل المتاحة والملائمة بغية تأمين تمشي اسرائيل مع قرارات الأمم المتحدة . ودون ذلك فلن نستطيع التوصل الى حل هذه المشكلة المعقدة في تلك المنطقة .

السيد أزهار العابدين بن رحيم (ماليزيا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد مرّ ثلاثة وثلاثون عاما منذ أثيرت قضية فلسطين لأول مرة في الأمم المتحدة ، وحتى اليوم فان هذه القضية لاتزال تسترعي انتباهنا الملح كما يتضح من المناقشات الحالية . ورغم جميع الجهود التي تبذل من أجل ايجاد حل سلمي وعادل ودائم للمشكلة ، فانها لاتزال من أكثر القضايا خطورة وحساسية التي تواجه منظمنا . وخلال هذا العام وحده ، فلقد اجتمع مجلس الأمن عدة مرات لكي ينظر في المسائل المتصلة بقضية فلسطين ، كما عقدت دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة في تموز/يوليه الماضي لمناقشة هذه القضية بعد فشل مجلس الأمن في أن يتخذ اجراء بشأن توصيات لجنة حقوق الفلسطينيين .

ان الدورة الاستثنائية السابعة الطارئة التي عقدت في المدة من ٢٢ الى ٢٩ تموز/يوليه من هذا العام ، قد أعادت تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في العودة الى دياره وممتلكاته وفي تقرير مصيره واستقلاله وسيادته الوطنية . كذلك ، فان تلك الدورة قد دعت

اسرائيل الى الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة بحلول ١٥ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ . وكما فعلت في الماضي ، فان السلطات الاسرائيلية مرة أخرى قد تجاهلت هذه الدعوة الشاملة للجمعية العامة واستمرت في سياستها القائمة على دعم وضم الأراضي المحتلة ، في انتهاك صارخ للمبادئ المستقرة في القانون الدولي .

وما زالوا يواصلون تغيير الطابع السكاني والاسلامي لمدينة القدس المقدسة وذلك بخية تدعيم قبضتهم على المدينة وتحويلها الى عاصمة لا تتجزأ لاسرائيل . ان اسرائيل لا تبالي اذا كانت هذه الأعمال تسيء الى أحاسيس ومشاعر مئات الملايين من المسلمين في جميع أنحاء العالم . ولقد مر يوم ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ دون أن ينسحب جندي اسرائيلي واحد من الأراضي المحتلة وعلى العكس من ذلك فقد شهد المزيد من أعمال القمع التي صعدتها السلطات الاسرائيلية ضد الطلبة والمدنيين الذين يعربون عن معارضتهم للسياسة الاسرائيلية فير المشروعة في هذه المناطق .

ان وفد بلادي لا يود أن يدخل تفصيلا في وصف الأعمال المختلفة للقمع والأعمال الفسيرة القانونية التي تقوم بها السلطات الاسرائيلية ، فان هذه الأعمال قد وصفت بما فيه الكفاية في تقرير اللجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية والوارد في الوثيقة A/35/425 ، والتي نظرت في اللجنة السياسية الخاصة منذ اسبوعين ، ويكفي ان أقول ان اسرائيل لم تكن تستأج أن تتصرف بالاربية التي قامت بها خلال هذه الأعوام ، لو كانت الدول الكبرى قد أظهرت رغبة الأكيده ، واخلاصها في البحث عن حل عادل ودائم لقضية فلسطين . ويبدو لو وفد بلادي ان الدول الكبرى لم تكن مهتمة الا بالحفاظ على مزاياها الاستراتيجية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط .

بأكملها وتبشيتها ، بدلا من السعي للتوصل الى حل يخدم مصالح شعوب المنطقة . ولقد رأينا كيف أنها في محاولتها تأمين مناطق نفوذها ، فان الدول الكبرى تخلق انقسامات خطيرة بين شعوب المنطقة وبالتالي اضعاف عزمها على مواجهة تحدي المناورات الخارجية . ان هذا المسلك من قبل الدول الكبرى لا يمكن أن يؤدي الى حل مقبول ودائم للصراع في الشرق الأوسط . وكما قال وفد بلادي خلال الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة ، فان شعوب المنطقة يجب أن تكون على علم دائم بهذه المناورات وأن تظل موحدة ، لأنه دون وحدة فان ضمها سيظل مجرد كلام يفتقر الى القوة .

لقد اعترف العالم بمركزية قضية فلسطين في نزاع الشرق الأوسط ، الذي أدى خلال حياة الأمم المتحدة الى نشوب أربع حروب كبرى . ولا يمكن التوصل الى حل عادل ودائم لهذه المشكلة دون أن نأخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ان مثل الشعب الفلسطيني ، وهو منظمة التحرير الفلسطينية ، يجب لذلك أن يشترك على قدم المساواة في جميع المداولات والمؤتمرات التي تعقد بهدف ايجاد حل سلمي للنزاع في الشرق الأوسط . ان أية محاولة لاستبعاد اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، من شأنها فقط أن تعرض للخاطر أي احتمال للتسوية .

وبهذه المناسبة ، فان وفد بلادى يود ، مرة أخرى ، أن يؤكد من جديد تضامنه مع شعب فلسطين في نضاله العادل من أجل ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف . ولقد عانى هذا الشعب زمنا طويلا ومن الانصاف بعد كل هذه الأعوام أن تقوم الأمم المتحدة بإزالة هذا الظلم والبؤس اللذين حاقتا به . فلنساعد على التخلص من حياة اللاجئين والمنفيين ، حتى يستطيع أن يعيش في سلام وكرامة في وانه .

ومن رأى وفد بلادى أن توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه في القابلة للتصرف ، والتي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين مازالت تقدم الأساس المعقول للتوصل الى حل لقضية فلسطين . ان الاقتراح الخاص بصودرة الفلسطينيين الى ديارهم وأرضهم وممتلكاتهم وانسحاب القوات الاسرائيلية تحت اشراف الأمم المتحدة من الأراضي التي احتلت في ١٩٦٧ واقامة كيان فلسطيني مستقل ، انما يمثل أفضل أمل كيداية نحو حل سلمي لنزاع الشرق الأوسط بأكمله .

السيد كوستوف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان محنة الشعب الفلسطيني

مازالت مصدرا لقلق خطير في المجتمع الدولي . ان الدورة الخامسة والثلاثين الحالية للجمعية العامة ، هي الدورة السابعة المتتالية التي تبحث قضية فلسطين كبنء منفصل على جدول الأعمال . ان الدورة الاستثنائية الهارئة للجمعية العامة والتي عقدت أخيرا بشأن فلسطين ، قد دلت مرة أخرى على الحاجة الى تسوية عادلة لهذه القضية ، باعادة التأكيد على صحة القرارات الهامة المعتمدة حتى الآن في إطار الأمم المتحدة .

وليست هناك حاجة الى تكرار التاريخ المفجع لشعب ظل لأكثر من ثلاثين عاما ، شعبا من اللاجئين مطرودا ومحروما من وطنه . ان ذلك التاريخ قد عرفناه منذ مدة طويلة وكذلك الحقيقة بأن تلك الثلاثين سنة قد تميزت بتفاقم وخسارة التوترات السياسية والعسكرية . ولا يمكن لأحد أن ينكر أن أزمة الشرق الأوسط ، التي اندلعت أكثر من مرة وتحولت الى حرب كاملة ، هي من أخطر الصراعات وأكثرها تفجرا في تلك المنطقة ، وهي في نفس الوقت تهدد بالخطر الأمن والسلم في العالم بأسره . وبالمثل ، ليس هناك أى شك في أن الاخفاق في حل القضية الفلسطينية وهي في مكان القلب من هذه الأزمة ، هو السبب الجذري لاستمرار تدهور الموقف في الشرق الأوسط .

وخلال العقود الاخيرة ، فان الأمم المتحدة قد اعتمدت عددا من القرارات الهامة بشأن قضية فلسطين ، وأود أن أذكر من بينها القرارين التاريخيين ٣٢٣٦ (د-٢٩) و ٣٢٣٧ (د-٢٩) وقد أكدت نصوصهما كل دورة تالية للجمعية العامة بما في ذلك الدورة الاستثنائية الحادية بشأن فلسطين .

ويعد نضال طويل ومتواصل فان مسألة فلسطين قد وضعت أخيرا في المنظور الصحيح وانتقلت ، عن حق ، من مجرد كونها مشكلة لاجئين الى مشكلة تتعلق بممارسة الشعب الفلسطيني لحق تقرير المصير وانشاء دولته المستقلة . وعلاوة على ذلك اعترفت المنظمة العالمية بالطلبة السياسية للشعب الفلسطيني ، منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي في فلسطين . ان عمل لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، والتي تهدف توصياتها الى تنفيذ قرارات الجمعية العامة ، هو عمل ضروري وبنّاء . ان مغزى هذه التوصيات يتزايد باستمرار والحاجة الى تنفيذها على وجه السرعة قد أكدتها الأحداث الأخيرة وخاصة الأحداث التي جرت في هذه المنطقة من العالم .

ان وفد جمهورية بلغاريا الشعبية قد أكد باستمرار تأييده لهذه التوصيات التي تدعو مجلس الأمن الى اعتماد تدابير عملية من أجل انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وانهاء سياسة اقامة مستوطنات اسرائيلية جديدة في هذه الأراضي ، واحترام اسرائيل لأحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ وكذلك تقديم المعونة والتأييد الشاملين للشعب الفلسطيني من أجل الممارسة الكاملة لحقوقه المشروعة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . ونحن نرى ان مجلس الأمن ، باعتباره جهاز الأمم المتحدة الرئيسي المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين ، يجب أن يتخذ تدابير عملية من أجل تنفيذ الاقتراحات المحددة التي تتضمنها توصيات اللجنة ، وكذلك الواردة في القرار الذي اعتمده الدورة الطارئة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مسألة فلسطين .

ومع ذلك فانني أشعر بالأسف لأنه على الرغم من العديد من قرارات الأمم المتحدة واردة المجتمع الدولي التي عبر عنها بوضوح ، لم تجد المشكلة الفلسطينية حلا مناسباً . ان الشعب العربي في فلسطين لا يتمتع حتى الآن بحقوقه الأساسية المخولة لبقية شعوب العالم والتي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ، ومعايير القانون الدولي الأخرى وأهمها ، أولا وقبل كل شيء ، حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وانشاء دولته المستقلة .

ان الأسباب التي تكمن وراء هذا الموقف معروفة تماما . ان اسرائيل ، بدعم وتشجيع من الدوائر الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة ، قد تخطرت وواصلت تحديها للأمم المتحدة

واستمرت في سياستها القائمة على المفامرة والتوسع لتغيير الطابع الجغرافي والتكوين السكاني للأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ . ان سلطات الاحتلال الاسرائيلية تقوم بطرد السكان العرب الأصليين من اراضيهم على نحو منتظم ، وتقوم بطريقة غير شرعية بانشاء مستوطنات عسكرية . وقد صاحب ذلك ارهاب وحشي وقهر وانتهاكات صارخة لحقوق الانسان الأساسية .

ووفقا لصحيفة نيويورك تايمز في عدد ها الصادر هذا الصباح :

" ان الحكومة . . . قد شددت من تشريعاتها لتقييد النشاط السياسي و . . .

استخدمت أساليب بوليسية غير عادية لتقييد تحرك بعض القادة العرب " .

وعلاوة على ذلك ، وفي نفس المقال ، نقرأ عن اعتقال رئيس جامعة فلسطيني في الضفة الغربية " نظرا لعلمه المسبق وفشله احباط خطط الطلاب في تنظيم أسبوع فلسطين الذي

يتضمن خطب وأغاني وشعارات تأييدا لمنظمة التحرير الفلسطينية " .

ان اعلان البرلمان الاسرائيلي القدس "عاصمة اسرائيل الأبدية التي لا تقبل التقسيم "

يتنافى مع قرارى مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) ولا يعني سوى الاستغزاز المتسم بالاستخفاف والاستهزاء . وتكشف كل هذه الحقائق ، بلا لبس ، عن الأهداف الاستراتيجية الأساسية للتوسعيين الاسرائيليين ألا وهي ترسيخ عدوانهم واحتلالهم عن طريق حرمانهم لشعب فلسطين من حقوقه في العودة الى دياره وأيضا عن طريق ابادنة منظمة التحرير الفلسطينية .

ان الخطط والمناورات السياسية المختلفة وفي صدارتها اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية المنفصلة ، بمعاونة الوساطة الغمالة للولايات المتحدة ، من شأنها ، على وجه التحديد ، تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية وقد مرّ عامان منذ التصديق على هذه الاتفاقات ومع ذلك ليس هناك سلام في الشرق الأوسط . ان المسألة الرئيسية في أزمة الشرق الأوسط ألا وهي ممارسة الشعب العربي في فلسطين لحقوقه الوطنية المشروعة قد نحيث وتركت خارج " اطار السلام " .

وتحت ستار الدخان الذي تثيره هذه الاتفاقات ، التي توحى بتسوية سلمية شاملة لجميع جوانب نزاع الشرق الأوسط ، تواصل اسرائيل اتباع سياستها في التوسع والضم والعدوان ضد الشعب الفلسطيني والبلدان العربية المجاورة . ان المحادثات الخاصة بما يسمى بالحكم الذاتي الادارى للفلسطينيين - وهي الفكرة التي رفضها الفلسطينيون أنفسهم - ما هي الا محاولة خبيثة لانكار

الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وفي نفس الوقت محاولة لتبرير العدوان والضم والتوسع . ان عدم جدوى هذه المحادثات أصبحت ظاهرة للعيان فهي بدلا من أن تؤدي الى سلام دائم وتسوية شاملة أدت الى زيادة الموقف خطورة . ومن الناحية العملية فان محادثات كامب ديفيد جعلت التسوية العادلة والدائمة للمشكلة ، باشتراك جميع الأطراف المعنية ، وأخذا في الاعتبار المصالح المشروعة لهذه الأطراف ، أمرا بعيد المنال .

ومن ثم فان لدينا المطامع الشوفينية لتحقيق " اسرائيل الكبرى " والقائمة على نظريات مختلفة تحقد على البشرية ، ومن ناحية أخرى هناك المصالح الاستراتيجية الشاملة لأميرالية الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط التي وصفت رسميا بأنها " مجال مصالح حيوية " للولايات المتحدة بما ينطوي عليه ذلك من آثار عسكرية وسياسية في المنطقة . ان اتفاقات كامب ديفيد لم ترسم اطارا للسلام ولكنها ، بدلا من ذلك ، رسمت اطار التحالف العسكري والسياسي بين الولايات المتحدة واسرائيل ومصر ، ذلك التحالف الموجه ضد العرب والذي يهدف أساسا الى جعل الشرق الأوسط والشرق الأدنى منطقة نفوذ خالصة للولايات المتحدة ونقطة انطلاق للعدوان والتخويف ضد شعوب المنطقة . ان الوجود العسكري للولايات المتحدة يتزايد كما ان شبكة القواعد العسكرية في المنطقة يتم تحديدها وتعزيزها . وقد أنشئت قوة خاصة - والمسماة بقوات الانتشار السريع - التي قامت وحداتها ، طبقا لتقارير وسائط الاعلام ، بمناورات في صحراء مصر . وفي نفس الوقت فان تدفق المعونة الاقتصادية والعسكرية الى اسرائيل والتي بلغت بلايين الدولارات والموجهة في أغلبها الى أغراض عسكرية مباشرة قد استمر بلا قيود . ان التأييد المعنوي والسياسي غير المشروط الذي تتمتع به اسرائيل قد بلغ حدا ليس له مثيل ، لدرجة ان الولايات المتحدة في أكثر من مناسبة في السنوات القليلة الماضية قد استعملت حق النقض في مجلس الأمن للحيلولة دون اعتماد تدابير فعالة ضد المعتدى .

ان محاولات فرض سلام انهزامي وكذلك جميع أنواع المسكّنات من أجل تسوية أزمة الشرق الأوسط لن تؤدي الى احلال السلم والأمن والعدالة في جميع دول هذه المنطقة من العالم . وكما ينص اعلان الدول الأعضاء في معاهدة وارسو في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٠ :

” ان السلام الدائم في الشرق الأوسط كان من الممكن اقامته منذ وقت مضى . ان الطريق الى مثل هذا السلام معروف تماما والدول الممثلة في الاجتماع قد اوضحت ذلك أيضا في عديد من المناسبات ، وهو تسوية سياسية شاملة للشرق الأوسط باشتراك جميع الأطراف المعنية بما فيهم الشعب العربي الفلسطيني كما يتجسد في مثله ، منظمة التحرير الفلسطينية ، على أساس الاحترام المتبادل للمصالح المشروعة لكل دول وشعوب الشرق الأوسط بما فيها اسرائيل ” . (A/35/237 , annex 11, pp. 10-11)

ان شعب جمهورية بلغاريا الشعبية قد أيد وما زال يؤيد قضية الشعب الفلسطيني العادلة وكفاحه لاعادة حقوقه المشروعة . اننا نولي أهمية كبيرة لبدء دعم قضية منظمة التحرير الفلسطينية لحل مشكلة الشرق الأوسط ، كما نولي تلك الأهمية لروابط الصداقة والتعاون التقليدية مع الشعب العربي الفلسطيني .

وأود أن أؤكد لهذه الجمعية تأييد جمهورية بلغاريا الشعبية لأية مبادرة للأمم المتحدة ، لضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ولتعزيز واقامة سلام دائم في الشرق الأوسط على أساس تسوية شاملة بمشاركة جميع الأطراف المعنية .

السيد تراورى (مالي) (الكلمة بالفرنسية) : ان الممثلين السياسيين الذين شاركوا في المناقشة العامة للدورة الحالية للجمعية العامة ، قد أجمعوا على الطابع القلق الذى يسود العلاقات بين الدول . ان سحب قاتمة خطيرة ثقيلة ، تعتم الجوال دولي . ان وضع الشعب الفلسطيني الذى يراود له أن يتحول الى شعب بلا وطن بمعنى أن يكون بلا مستقبل ، هو بين تلك السحب المخيفة .

ورغم توصيات الجمعية العامة وتوصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بشأن البحث عن حلول عاجلة عادلة لمعاناة الفلسطينيين ، فان اغلاق أحد أعضاء مجلس الأمن طريق هذه الانجازات قد حال دون قيام المجلس بالمسؤوليات المطلقة على عاتقه بمقتضى الميثاق في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدولي وصيانتهما .

ان السبب في هذا الاغلاق كان غريبا عن الالتزامات المطلقة على الدول الأعضاء بمقتضى الميثاق وعلى الجمعية العامة بمقتضى التفويض الذى منحته لها شعوب الأمم المتحدة . وقد اجتمعت

الجمعية العامة في تموز/يوليه الماضي في دورة استثنائية طارئة لا لكي تلتفت أنظار البشرية مرة أخرى الى المظالم الخطيرة التي ترتكب ضد شعب ، هو بالتحديد شعب فلسطين ، ولكن الى الأخطار المتفاقمة المنطوية على استمرار مثل هذا الظلم .

وفي الحقيقة ان التسوية العادلة لقضية الاعتراف وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير ، ليست هي الشرط الوحيد لعودة السلام الى الشرق الأوسط ، وانما هي أحد العوامل الأساسية للتفاهم بين الشعوب والأمم ، وبعبارة أخرى انها شرط للسلام .

ان الحرب العالمية الثانية ونتائجها ، قد حلت وتمثلت في غزو المجالات الحيوية وعلاج الأوضاع الاقتصادية الدقيقة التي كانت تسود حينذاك ، واننا مازلنا نعاني من نتائجها الرهيبة . ان النزاع الذي تولد عن التوترات المتدهورة القائمة في فلسطين ، سوف يعكس عدم قدرتنا على الامتثال للمبادئ الأساسية للميثاق التي رأى واضعوه أنها تمثل دعائم للسلام . ان المصالح الأنانية لقلعة ضئيلة من الدول الأعضاء ، تمنعنا على هذا النحو من مكافحة آخر بقايا الاستعمار . ان ذلك سوف يحجب رؤيتنا الى درجة نسيان التبعات المقدسة لحق الشعوب في تقرير المصير ، وهذا سينطوى على أننا قد اعترفنا بحق الالتجاء الى القوة والعنف لتسوية الخلافات ، وبعبارة أخرى فان هذا معناه تقاعسنا عن الوفاء بواجباتنا .

ان جميع هذه الأخطار تميز الوضع الذي يسود الآن في فلسطين ، وكلها تحمل في طياتها جراثيم الحرب . انني أشير الى عدم الامتثال لقرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) في ٢٩ من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ الذي ينص على تصفية استعمار ذلك الاقليم وانشاء حكومة فلسطين . ومن المعلوم تماما أنه لأسباب مخالفة للتاريخ ولارادة الجمعية العامة ، فان هذا القرار لم يطبق الا لسبب هو خلق دولة اسرائيل . وهذا يعكس الاعتقاد الساذج بأن الشعب الفلسطيني الذي أشرى التاريخ بالقيم الانسانية والثقافية سوف يستسلم ويدير ظهره الى مسؤولياته الدولية .

ومن الخيال أن نعتقد أن المؤتمرات الدولية ستكبت الحماس الوطني وتحدد مصير مشـال هذا الشعب . واذ كانت هذه هي القضية التي نتناقش حولها ، فان الشرق الأوسط سوف يتفجر عدة مرات الى الحد الذي يجعل العالم يرتعد عند هذه الفرصة الأخيرة .

ان قضية فلسطين ان واضحة وضوح النهار ، وانها ليست أكثر ولا أقل من قضية السلم والحرب ، وانه لشيء طيب أن المجتمع الدولي أصبح يدركها على هذا النحو .

ان تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف المعروض علينا والذي قدم لياقة من قبل رئيس اللجنة سفير السنغال ثم عرضه مقررها سفير مالطة ، قد أبرز بحق المبادرات التي اتخذت على شتى المستويات للمساعدة في البحث عن حل للمأساة الفلسطينية ، وهو حل ، ونكرر ، لتسوية نهائية لصراع الشرق الأوسط ويسهم في ازالة خطر نزاع عام .

وقد أتاحت لنا الفرصة لكي نعلن في هذه الجمعية أن العالم قد أصبح يدرك أكثر فأكثر الحقيقة الفلسطينية . ان هذا الاتجاه قد أخذ ينمو باضطراد وهو يستمد قوته من التحليل الصحيح للأهداف التي يتابعها شعب يقاتل في سبيل شرفه وحرية ، انه يبحث عن تعزيز السلم في العالم .

ان تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف قد أورد مصادر هذا الاتجاه . وبدورنا ، فاننا سنذكر بعضها نظرا لأهميتها الدولية البالغة . وفي هذا الصدد ، نود أن نذكر القرارات التي اعتمدها هيئة حقوق الانسان في دورتها السادسة والثلاثين ، وعلان ١٥ أيار/مايو ١٩٨٠ الصادر عن اللجنة السياسية الاستشارية للدول الأطراف في معاهدة وارسو ، والاعلان الصادر عن مؤتمر القمة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية في اجتماع البندقية ، والقرارات المتخذة في فريتاون في حزيران /يونيه الماضي من قبل وزراء الخارجية لمنظمة الوحدة الافريقية . ان جميع هذه التوصيات والقرارات تعكس الواقع الفلسطيني بعبارات لا لبس فيها . انها تعكس صدى صوت الشعوب في جميع القارات ، وهو صوت يتزايد ضججه ارتفاعا في صبرنا فذ ، من أجل السعي عن حل نهائي يضع حدا لمعاناة الشعب الفلسطيني ، وهو صاحب حق مثل الشعوب الأخرى في أن يكون له وطن وأن يحقق أهدافه الوطنية بالشكل الذي يراه مناسباً .

ومن جانب آخر مع الأسف ، لو أن مصير الانسانية أصبح مرهونا بمذهب "المانيشيان" فان حكومة اسرائيل مثل حليفاتها في بريتوريا ، لا تقدم أى رد على المقترحات العديدة للسلام في شأن قضية السلام ، سوى مظاهرات صاخبة من الصلف واللجؤ الى الممارسات البغيضة ضد السكان المعزّل والاستخدام المنتظم للقوة في منازعاتها مع جيرانها . ان الممارسات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة وفي فلسطين ، معروفة جيدا لهذه الجمعية . ولكن لا يمكن لأحد أن يقيم المعاني السياسية للأعمال التطوية التي تشمل نسف المنازل واغتيال الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني وقصف معسكرات اللاجئين التي تأوى النساء والأطفال في الغالب ، لأن الرجال القادرين من الفلسطينيين في الجبهة يؤدون واجبهم ويدافعون عن شرفهم .

ولكن من حطام كل مبنى فلسطيني يتهاوى يقوم محارب محنك ، وتمتد أوف الأيدي الى الأمم لترفع الشعلة عالية قبل أن تسقطها البندقية الاسرائيلية من يد أى فلسطيني .

وفي مواجهة هذا الواقع الذى يسحقها ، فان حكومة اسرائيل قد اختارت الطريق الذى كان دائما طريق الحالمين بالفز والسيطرة ، طريق محاولة الامتصاص أو تشويه شخصيات الشعب المحتل أو بالأحرى تحويل عقيدته الى نظرية الامبراطوريات الكبرى .

وهكذا نرى أن حكومة اسرائيل تقرر أن الكتب التي توزع على الطلبة الفلسطينيين ينبغي ألا تتضمن أية اشارة الى الطبيعة القومية والتاريخية لوطنهم . وهكذا فانه بخلاف ما ينص عليه القرار

١٨١ (د - ٢) الجمعية العامة فان تل أبيب قد تحدث ضمير جميع المؤمنين ، باعلانها القدس ، وهي الميراث المشترك للانسانية ، عاصمتها التاريخية والأبدية .

وبجانب تلك الاهانات الموجهة الى العقائد الدينية لمليون من البشر والى السلام ، يجب أن تضاف التعبيرات التي تدل على شهوة الغزو من جانب الحكومة الاسرائيلية . وفي الواقع فانها لا تسعى الى هدف آخر ولا تغذى طموحا آخر سوى التوسع الاقليمي ، عندما تقر نصوصا " تعييد تأكيد حق اليهود في الاستيطان في الضفة الغربية لنهر الأردن بما في ذلك الخليل " وتضع تحت حماية أسلحتها المستوطنات اليهودية الجديدة وبصفة خاصة في ذلك الجزء من الأردن وفي مرتفعات الجولان ، وتسلب وتغزو بانتظام لبنان المسالم ، كل هذا في انتهاك للقانون الدولي والقرارات التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن .

ومع المخاطرة بأن نكرر أنفسنا ، فاننا نعلن ثانية أننا يجب أن ننقد الاسرائيليين من سياسة المغامرة التي تتبناها حكومة تل أبيب . ويجب ، ونستعير هنا كلمات شاعر فرنسي ، أن نصفي الى الصوت الذى يتكلم عن اسرائيل الغد .

ان ذلك الصوت قدم من اسرائيل نفسها ، قدم اليها من المتظاهرين اليهود الذين التقوا في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٠ أمام الكنيست ليمدوا يد الاخوة الى أشقائهم الفلسطينيين . انهم من بين الدعاة اليهود الحقيقيين لمستقبل اسرائيل .

وقد قدم اليها هذا الصوت أيضا من مجلس الكنائس في الشرق الأوسط ، في بيان صدر في دمشق في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ شجب فيه ضم القدس بواسطة اسرائيل ودعا :
" المسلمين والمسيحيين واليهود المخلصين الى التعاون من أجل تحقيق سلام حقيقي لتلك المدينة " .

ان ذلك الصوت قد دوى في آذاننا بعد اعتماد القرار الثاني من قبل المؤتمر البرلماني الدولي السابع والستين والذي انعقد في برلين في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ . وأخيرا ، فقد قدم اليها هذا الصوت من الفلسطينيين الذين عرض ممثلهم الشرعي الوحيد وهو منظمة التحرير الفلسطينية في روما يوم ٩ أيار/مايو ١٩٨٠ خطة لتسوية الأزمة الفلسطينية تتكون من خمس نقاط وهي : عدم قبول الاستيلاء على الأراضي بالقوة ؛ انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة في ١٩٦٧ بما

في ذلك القدس ؛ تسليم تلك الأراضي الى الأمم المتحدة خلال فترة انتقال تتراوح مدتها بين ستة واثني عشر شهرا يسمح خلالها للسكان بممارسة حقهم في تقرير المصير ؛ انشاء دولة فلسطينية اذا كانت هذه هي نتيجة ممارسة حق تقرير المصير ؛ وأخيرا أن تعقد الأمم المتحدة مؤتمرا دوليا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وأوروبا لحل المشاكل المعلقة الأخرى .

ان تلك المقترحات ذات أهمية كبرى للمجتمع الدولي في شأن فلسطين ، فهي تأخذ في الاعتبار الواقع الأساسي ، أي وجود شعب مصمم على استعادة حقوقه الموروثة . انهم يسعون للحفاظ على الوضع القانوني الدولي لمدينة القدس المقدسة .

وخلال أيام قليلة ستستمع هذه الجمعية أصوات الذين يحتفلون بالذكرى الثانية والثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ونأمل في أن تلك الاحتفالات ستكون لتمجيد النضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني دفاعا عن حقوقه الأساسية .

ان حكومة جمهورية مالى من جانبها قد اعترفت منذ زمن طويل بالواقع الفلسطيني . وفي نطاق الاحتفال بذكرى اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، فان رئيس دولة مالى الجنرال موسى تراورى قد استقبل في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في جمهورية مالى وأكد له من جديد الدعم فير المشروط من حكومة وشعب مالى لقضية شعب فلسطين العادلة .

ان منظمة الأمم المتحدة مرة أخرى ، تعرض عليها توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه فير القابلة للتصرف ، سعيا لحل عادل ومنصف لمشكلة فلسطين الأليمة ، وتلك التوصيات تطابق من جميع النواحي أحكام ميثاق الأمم المتحدة وهي تتضمن العناصر الايجابية التي تسهم في البحث عن حل شامل واقامة سلم دائم في الشرق الأوسط . ودون ذلك الحل ، فان البشرية ستواجه بصراعات قد تتسبب في اندلاع نزاع أكبر سوف يكون خطيرا .

السيد مؤمن (جزر القمر) (الكلمة بالانكليزية) : هناك قلة من البنود المدرجة

على جدول أعمال الجمعية العامة لمدة طويلة مثل قضية فلسطين ، فلقد بدأت مناقشة هذه القضية للمرة الأولى منذ ثلاثة وثلاثين عاما في هذه الهيئة العالمية . ويعلم الله وحده كم من الأعوام سوف تواجه الجمعية العامة هذه القضية . ان هذه القضية في واقع الأمر قد تمت مناقشتها بطريقة كاملة ومستفيضة في اطار هذه المنظمة العالمية . وان لم يكن هناك ذلك التعمت فير المقبول لاسرائيل الصهيونية ، لكان يمكن لنا أن نجد حلا عادلا لتلك القضية .

وفي هذه الدورة ، وعندما تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى العشرين لاصدار قرارها ١٥١٤

(د - ١٥) الخاص باعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فان وفد الجمهورية الاتحادية الاسلامية لجزر القمر لايسعه الا أن يعرب عن عميق أسفه وحزنه لأن اشقائنا من شعب فلسطين مازالوا يبرزحون تحت نير الاحتلال ومازالوا يعانون من حرمانهم من حقوقهم الثابتة فير القابلة للتصرف .

وانا كانت السهمة الأولى لهذه المنظمة العالمية هي الحفاظ على السلم والأمن الدولي ودعمهما ، فان معالجة هذه المسألة المتفجرة الخاصة بالفلسطينيين ينبغي أن تأتي في قمة الأولويات للمنظمة الدولية ، بحيث اننا نتفق على أن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق

الأوسط ، ذلك النزاع الذي ددد منذ ١٩٤٨ ولأربع مرات السلام العالمي وجعل من تلك المنطقة مصدرا من مصادر التوتر وهي على استعداد للانفجار في أية لحظة ان لم يتم التوصل الى حل دائم وفوري بما يرضي الشعب الفلسطيني .

ونحن وفد جزر القمر على قناعة بأن أي حل عادل ودايم لتلك المشكلة انما هو أمر ممكن ، وذلك اذا ما أرفم النظام الصهيوني لاسرائيل على التمشي مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بتلك المشكلة واحترامها ، وكذلك من خلال اعتراف اسرائيل بالحقائق التالية وهي : ان مشكلة فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط ، وانه لا يمكن تصور أي حل لتلك المشكلة لا يأخذ بعين الاعتبار ولا ينفذ الحقوق الثابتة لشعب فلسطين ، وتلك الحقوق هي حقه في العودة الى أراضيه وممتلكاته وحقه في ممارسة تقرير مصيره واستقلاله وسيادته الوطنية ، وبمعنى آخر حقه في اقامة دولته المستقلة في فلسطين ، ورفض جميع التدابير الاسرائيلية التي تتناقض مع القانون الدولي والميثاق والقرارات ذات الصلة بالموضوع والصادرة عن الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية الملزمة ، وبصفة خاصة رفض تلك الأعمال التي تتعلق ببناء المستوطنات في الأراضي المحتلة ، وأخيرا وليس آخرا اعتراف اسرائيل وحلفائها بأن منظمة التحرير الفلسطينية ليست منظمة ارهابية بل حركة تحرير شرعية وانها الممثل الشرعي الوحيد لذلك الشعب .

ان الاعتراف وحده بتلك العوامل من قبل اسرائيل الصهيونية ، هو الذي سوف يحقق فقط الحل المرفوب لذلك الموقف الحالي المتأزم في الشرق الأوسط .

وفي أية مناقشة لموضوع فلسطين لا نستطيع أن نمنع أنفسنا من الاشارة الى مدينة القدس العربية ، وهو موضوع يقلق أكثر من ٢ بليون مسلم ومسيحي . وبالنسبة اليها ، فان لهذه المدينة أهمية تاريخية وروحانية ، وهي رمز للسلام والانسجام . ولذلك لا يمكننا أن نوافق على وضعها الحالي ، لأنه يمثل الآن الكراهية والأناية والسلب ودون أي احترام لوضعها القانوني والشرعي . ان حكومة بلادى تدين بقوة ضم القدس من قبل اسرائيل كعاصمة لها ، وتعتبر أن ذلك العمل انما هو تحد للمجتمع الدولي وانتهاك صارخ للقانون الدولي . ان القدس يجب أن تحتفظ بعالميتها كمدينة مقدسة ، وعلى ذلك فاننا نؤيد جميع القرارات التي صدرت بشأن تلك المسألة من قبل المؤتمر الاسلامي ولجنده الخاصة بالقدس ، وكذلك جميع القرارات ذات الصلة بالموضوع والتي

صدرت عن منظمنا . ولذلك ، فان وفد بلادى يدعو حكومة بينفين الى أن تلتزم بقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) والذي ينص على أن جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل بشأن القدس ، باطلة ولاغية .

ان وفد جزر القمر ، يعارض بقوة أية محاولة تقوم بها حكومة بينفين لتكريس حيازتها للقدس ، ويرحب بأعمال تلك البلدان التي قررت نقل سفاراتها من القدس كعمل معارض لسياسات اسرائيل ، وتمشيا مع ذلك القرار . واننا أيضا نناشد جميع الدول الامتناع عن اتخاذ أى تدابير تأييدا لممارسات اسرائيل في القدس ، أو أية تدابير من شأنها أن تدعم مطالبها وادعاءها بشأن ذلك الموضوع .

وفي الختام فان وفد بلادى يود أن يؤكد بوضوح لوفد اسرائيل ولوفود حلفائها ، أن اسرائيل لا تستطيع للأبد أن تتجاهل قرارات هذه المنظمة وأن تأمل في أن تصبح عضويتها فيها الى الأبد .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن أرفع الجلسة ، سأعطي الكلمة لممثل منظمة التحرير الفلسطينية الذي طلب التحدث حول نقطة نظام .

السيد الطرزي (منظمة التحرير الفلسطينية) : في الكلمة التي ألقاها السيد فاروق القدوي يوم أمس ذكر ما يلي :

” فبداية الحل العادل تنطلق من اتخاذ المواقف المستقلة والبعيدة عن نهج واتفاقيات كامب ديفيد ومن اعتبار قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) أساساً في صالح لتسوية أزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين ” .

الا أنه في النص باللغة الانكليزية ظهر في الوثيقة رقم A/35/PV.75 صفحة ٥٦ وفي الفقرة الثانية معاكساً تماماً لما ذكره السيد قدوي ، ولذلك أرجو لفت نظر قسم الترجمة واتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع الأمور في نصابها وشكراً ، سيدى الرئيس .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تأخذ الأمانة علماً بذلك وستقوم بالتصويبات اللازمة .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ١٥